وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغـواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم السداد

دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة الأغواط

من إعداد الطالبين
- صغير جلال
- عبد الحق براهيمي

الأستاذ المشرف:
- الدكتور رنان مختار

لجنة المناقشة

د. خيراني العيد	أستـاذ محاضر –أ	رئيســا
د. رنان مختار	أستـاذ محاضر –أ	مقررا
د. متيجي عمر	أستـاذ محاضر –أ	ممتحنا

محضر رقم:05/م.ب/2023 بتاريخ 2023/06/20

السنة الجامعية 2023/2022

شکر وعرفان

الشكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك تباركت ياربي وتعاليت سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك انت العليم الحكيم ونصلي ونسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

نتقدم بهذا الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف رنان مختار على كل ما قدمه من توجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا بجوانبه المختلفة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

ونختم بحديث النبي ﷺ

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

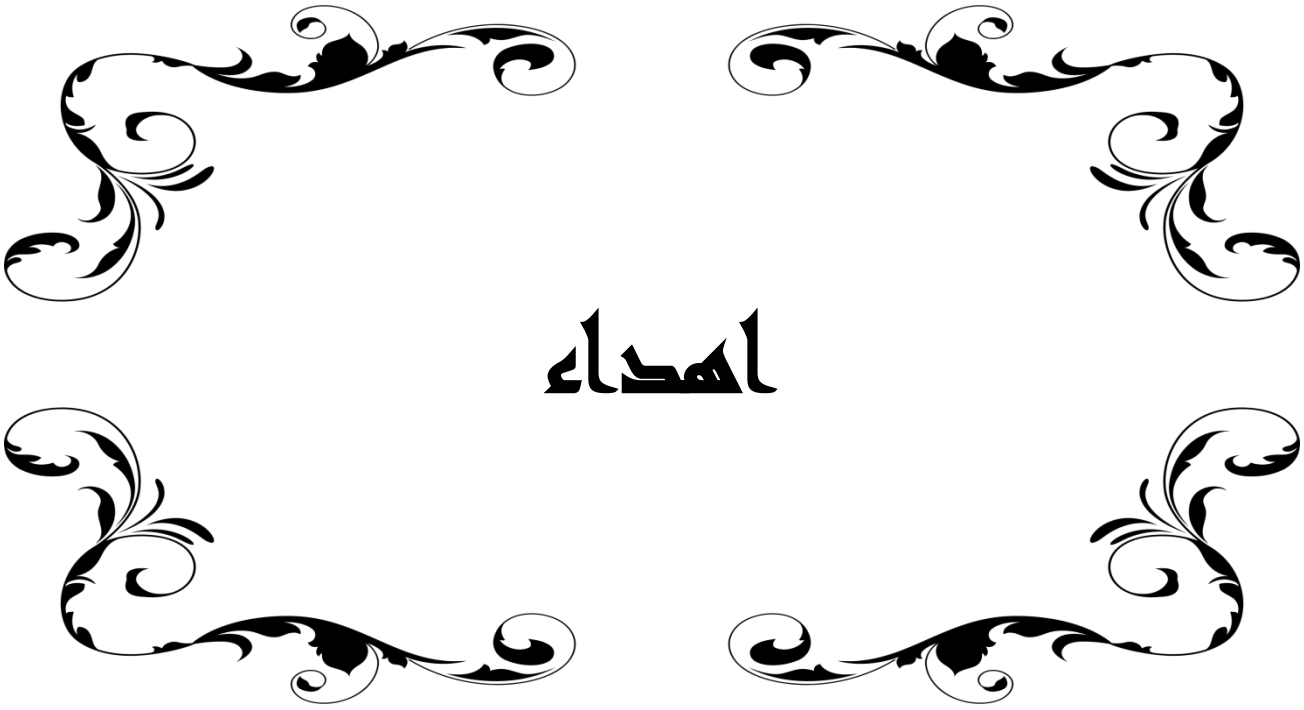

اهداء

الإهداء

إلى من وضعوني على طريق الحياة وجعلوني رابط الجأش ورعوني حتى صرت رجلا

(أمي الغالية وأبي العزيز)

ومن كان لهم الإثر في كثير العقبات والصعاب

إخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى جميع أساتذتي ممن قدم يد العون لنا

نهدي لكم هذا العمل ونسأل الله القبول والتوفيق

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	.I
كلمة شكر وتقدير	.II
قائمة الأشكال	.III
قائمة الجداول	.IV
ملخص	.V
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: عموميات حول إدارة القروض المصرفية وخطر عدم السداد	
المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية وسياسة منح الائتمان	**1**
المطلب الأول: القروض المصرفية	**1**
المطلب الثاني: سياسة الإقراض ومنح الائتمان المصرفي	**7**
المطلب الثالث: الضمانات البنكية أهميتها وأنواعها	**11**
المبحث الثاني: مخطر عدم السداد	**17**
المطلب الأول: مفهوم خطر عدم السداد	**17**
المطلب الثاني: مصادر خطر عدم السداد والنماذج الشائعة في البنوك الجزائرية	**18**
المطلب الثالث: وسائل التقليل من خطر عدم السداد	**23**
المبحث الثالث: التأمينات وإجراءات التحكم في خطر عد السداد	**26**
المطلب الأول: إجراءات التأمين قبل وقوع حالة عدم السداد والسياسة الوقائية	**26**

المطلب الثاني: الإجراءات وآلية نقل الخطر من البنك إلى شركات التأمين في حالة عدم السداد ومعالجته	**30**
المطلب الثالث: دور مقررات لجنة بازل في مكافحة خطر عدم السداد	**42**
خلاصة الفصل الأول	**38**
الفصل الثاني: دراسة حالة بالبنك الخارجي الجزائري–BEA–وكالة الأغواط	**43**
تمهيد	**44**
المبحث الأول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري	**45**
المطلب الأول: لمحة عن البنك الخارجي الجزائري	**45**
المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط	**52**
المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لوكالة الأغواط	**55**
المبحث الثاني: إجراءات منح القروض وتسيير خطر عدم السداد بالوكالة	**57**
المطلب الأول: إجراءات منح القرض بالوكالة وأنواعها	**57**
المطلب الثاني: تسيير مخطر عدم السداد بالوكالة	**59**
خلاصة الفصل:	**65**
الخاتمة	**66**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مخطط تسيير الحسابات	34
02	شكل يوضح تغيرات لجنة بازل 04	41
03	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	47
04	الهيكل التنظيمي وكالة الأغواط (029)	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول الموجودات داخل ميزانية البنك	38
02	جدول أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك	39
03	الميزانية الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري	51
04	قائمة أسعار التجهيزات المنزلية	61
05	بيانات خاصة بالعميل والدخل	62
06	ملخص بيانات الإئتمان الاستهلاكي	62

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	الوثائق المطلوبة لملف قرض عقاري
04	إتفاقية قرض عقاري
11	الموافقة البنكية
12	ترخيص بقبول قرض عقاري
13-14	وثيقة التأمين على الحياة
15	وثيقة التأمين لدى TAALA
16	وثيقة تأمين الخاصة ب SGCI
17	وثيقة متابعة الأقساط
18	التبليغ بالدين المتبقي المستحق التعويض

ملخص:

يعد النظام المصرفي بمثابة الأساس في البناء الاقتصادي لأي دولة فهو نظام ائتماني بالدرجة الأولى حيث أن وضيفته الأساسية تعتمد على الإقراض، ويتضمن ذلك المصالح المتبادلة بين المقرض والمقترض والتي تبنى على توافق الرغبات والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاجها وهذا بالنسبة للمصارف التجارية، مما يمكنها من تحقيق التميز و الريادة بما أنه النشاط الاكثر ربحية لها، وفي نفس الوقت يشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن ان تقع فيها البنوك نتيجة للمخاطرة التي تقوم بها عند تسليم أموالها للغير لآجال محدودة على الرغم من أن هذه العملية تتم وفق أسس وسياسات ائتمانية ، إلا أنه لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه، ومع ذلك يتوجب على البنوك الاهتمام بموضوع إدارة القروض، محاولة التقليل من حالات عدم السداد وصعوبات تحصيل اموالها من المقترضين عند حلول آجال استحقاقها.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، الضمانات البنكية، مخاطر بنكية، خطر عدم السداد، التأمين.

Abstract:

The banking system is the basis for the economic construction of any country. It is a credit system in the first place, as its basic function depends on lending, and this includes mutual interests between the lender and the borrower, which are based on the compatibility of desires and needs between those who have funds and those who need them. This is for commercial banks, which can enable Achieving excellence and leadership since it is the most profitable activity for them, and at the same time it is a source of financial problems that banks can fall into as a result of the risk they take when handing over their money to others for limited deadlines, although this process is carried out according to credit principles and policies, but it No bank can achieve a regular and stable composition of its loan portfolio. Nevertheless, banks must pay attention to the issue of loan management, trying to reduce cases of non-payment and the difficulties of collecting their money from borrowers when their maturity dates come.

Keywords: Bank loans, bank guarantees, bank risks, non-payment risk, insurance

1) مقدمة:

خلافا لكل نشاط اقتصادي آخر، فإن العمل المصرفي هو مهنة المخاطر، لهذا تعتمد إدارة القروض المصرفية على متابعة هذا النشاط و توجيهه وفق الوجهة المرغوبة، فالجهاز المصرفي يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد عامة والمؤسسات بوجه خاص عن طريق منح قروض لكن ليس كل من يحصل على قرض يستطيع تسديده في الآجال المطلوبة مما يسبب ظاهرة عدم السداد، فإن عملية إدارة القروض التي تقوم بها المصارف هدفها تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المقترضين وتحقيق أهداف البنوك من الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر المرتبطة بالقروض، فمن مراحلها عملية تحليل الائتمان لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض وتحديد الشروط المناسبة للقرض كما تتضمن أيضًا عملية تحديد هياكل الفوائد والجداول الزمنية للسداد التي تتناسب مع احتياجات المقترض وتوفر فترات سماح ملائمة، للحد من خطر عدم السداد وتعزيز إدارة القروض المصرفية.

يتم تحليل وتقييم قدرة المقترضين على سداد القروض من خلال دراسة تاريخهم المالي وقدرتهم على توليف أقساط القرض كما يتم أخذ العديد من العوامل في الاعتبار مثل الدخل والتزامات الديون الحالية والتاريخ الائتماني والضمانات المقدمة، وتسعى البنوك إلى تنويع محفظة القروض الخاصة بها من خلال تقديم قروض لعدة قطاعات ومشاريع مختلفة، وهذا يقلل من تركيز المخاطر في قطاع واحد ويعزز توزيع المخاطر على عدة مصادر كما أن البنوك تعتمد على إدارة المخاطر لتحديد وتقييم ورصد المخاطر المحتملة المتعلقة بمحفظة القروض مع الاحتفاظ بمؤهلات آمنة وضمانات قوية تساعد في تقليل خطر عدم السداد.

2) الإشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور إدارة القروض في التحكم في خطر عدم السداد؟ وكيفية التحكم في خطر عدم السداد في البنوك الجزائرية؟

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية القروض المصرفية وعلاقتها بسياسة منح الائتمان؟
- ما هو دور الإجراءات التي تعتمد عليها البنوك في عملية منح القروض؟
- ما هو خطر عدم السداد؟ وكيفية التحكم في خطر عدم السداد؟

3) الفرضيات:

- تعتبر القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك والمصدر الأول لربحيتها و يتم ذلك عبر إجراءات و قواعد تحددها سياسة منح الائتمان
- يكمن دور الإجراءات التي تمر بها عملية منح القرض في التقليل من الخطر المحتمل والتحوط منه
- يعتبر خطر عدم السداد من المخاطر الملازمة للبنك إذ يعبر على عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم اتجاه البنك كما أن أخذ الضمانات و التأمين على القروض يعتبر من الإجراءات التي تساعد على التحكم في خطر عدم السداد

4) دوافع اختيار الموضوع:

- التعرف على نشاط إدارة القروض المصرفية ومراحل منح الائتمان
- التطلع أكثر على خطر عدم السداد وسبل الإحتراز من هذا الخطر
- الرغبة في التعرف على كيفية التحكم في خطر عدم السداد داخل البنوك الجزائرية

5) أهداف الدراسة:

- توضيح مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان في البنك الخارجي الجزائري وكالة الاغواط
- فهم خطر عدم السداد في البنك الخارجي الجزائري
- تسليط الضوء على إجراءات البنك الخارجي الجزائري في مجابهة خطر عدم السداد

6) حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تكونت عينة البحث من دراسة ملف زبون واحد لدى البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

الحدود المكانية: دراسة ميدانية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

الحدود الزمنية: من 10 أفريل إلى غاية 10 جوان 2023

7) منهج البحث وأدوات الدراسة:

استندنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لملائمتهما لطبيعة الموضوع وهذا من خلال وضع قاعدة معطيات وتصنيفها (التعريف، الأهمية، الأهداف)، أما بالنسبة

للجانب التطبيقي فقد عولنا على منهج دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري بحيث اعتمدنا على أدوات جمع البيانات من المقابلة والوثائق.

8) مرجعيات الدراسة:

قروط زهرة العايدي سعيدة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015/2014بعنوان تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية بأدرار، والتي هدفت إلى توضيح الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية وإدارتها وإجراءات منح الائتمان ومراحل دراسة طلب القرض وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، إعتماد البنوك وتركيزها خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيدة و أيضا الضمانات و سلامتها لكي تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها خلال هذه العملية.

قسيمي أسيا: مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم التسيير بعنوان تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك جامعة بومرداس 2009، هدفت هذه الدراسة إلى توسيع المعرفة على أهم الأخطار التي تنتج عن عملية منح القروض وكيفية الرقابة عليها ومواجهتها في حالة تحققها، فمن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الائتمان المصرفي في معظم البنوك يشكل الجزء الأكبر من نشاطها فمن الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف و السلطات الرقابية و هو ماكان محور الاتفاق الأول للجنة بازل 1988 حول كفاية رأس المال، و هذا ما أعطى توجيهات للبنوك و المراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف المخاطر.

فضيلة بطورة: دور آلية التأمين في مواجهة خطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد الثامن، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأمينات على القروض المصرفية في مواجهة مخاطر عدم السداد، باعتبار أن هذه الآلية تمنح البنوك القدرة على التحوط المسبق من المخاطر بتحويل الخطر من البنك إلى شركات التأمين و توصلت هذه الدراسة إلى أن التأمينات على القروض المصرفية من أهم الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل البنوك وتلعب دور مهم في التقليل من خطر عدم السداد، فبالتالي هي وسيلة تضمن استمرارية النشاط التمويلي الممارس من طرف البنوك.

9) صعوبات البحث:

أغلب وثائق مكان التربص (البنك) إن لم يكن كلها يستحيل الاطلاع عليها ويصعب الوصول إليها لأنها على حسب تصريح أحد الموظفين تعتبر من الأسرار الإدارية وهذا ما يعرقل مسار الطالب لأنه لا يمكن إنشاء دراسة حالة من دونها

صعوبة الحصول على الموافقة من طرف البنك

عدم وجود تنسيق بين البنك و الجامعة بخصوص توجيه الطالب ومساعدته في فترة التربص

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين اثنين الأول يخص الجانب النظري أما الفصل الثاني فهو خاص بدراسة حالة (تطبيقي)

الفصل الأول: بعنوان إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم السداد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان ماهية القروض المصرفية وسياسة منح الائتمان حاولنا من خلاله إعطاء نظرة شاملة حول القروض المصرفية، وسياسة منح الائتمان، فبالنسبة للقروض المصرفية كان ذلك من خلال التطرق إلى مفهومها وأنواعها وتصنيفاتها ووظائفها، أما الأخير فكان ذلك من خلال تعريفها وأهدافها ومكوناتها ومراحلها. في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى خطر عدم السداد حيث تناولنا تعريفه ومصادره وسبل التقليل من هذا الخطر، أما المبحث الثالث والأخير فكان بعنوان التأمينات وإجراءات التحكم في خطر عدم السداد، وقد استهدفنا في أوله إجراءات التأمين على القروض بمختلف أنواعها قبل وقوع خطر عدم السداد والسياسة الوقائية من هذا الخطر، ثم بعد ذلك انتقلنا إلى إجراءات التأمين في حالة وقوع خطر عدم السداد وطرق معالجته وآلية نقل الخطر من البنك إلى شركة التأمين، وبعدها تكلمنا عن دور مقررات بازل في مكافحة خطر عدم السداد.

الفصل الثاني: دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط حيث ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين قمنا من خلالهما بالتطرق إلى البنك الخارجي الجزائري، ووكالة الأغواط (التعريف، شرح الهيكل التنظيمي) ثم أخذنا عينة وهي ملف زبون واحد والاجراءات التي اتخذها البنك وكالة الاغواط لمعالجة هذه الحالة و التحكم فيها.

الفصل الأول: عموميات حول إدارة القروض المصرفية وخطر عدم السداد

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية وسياسة منح الائتمان

إن القروض المصرفية وعلميات منح الائتمان تعتبر النشاط الأولي لأي بنك تجاري حيث تعتبر المنبع الأساسي لربحيتها لأجل ذلك هناك عدة شروط و اعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار عند منح القروض المصرفية.

المطلب الأول: القروض المصرفية

أولا: مفهوم القروض المصرفية

القروض المصرفية عبارة عن الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم من خلالها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال المطلوبة على ان يتعهد المقترض بتسديد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.

ثانيا: أنواع القروض

تختلف القروض بحسب آجالها والأغراض التي تستعمل فيها، وتبعا للمقترضين والضمانات المقدمة، وهذا التصنيف يسهل على البنوك تتبع نشاطها وتحديد نقاط قوتها وضعفها وتمكينها من معرفة جودة تنوع خدماتها مقارنة بما تقدمه البنوك الأخرى وسنذكر مختلف هذه التصنيفات [1].

1) تصنيف القروض بحسب آجالها:

وينقسم هذا المعيار إلى:

أ) قروض قصيرة الاجل:

مدتها لا تزيد عادة عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الاموال الخاصة للبنوك، وتنقسم إلى:

[1] قروط زهرة العايدي سعيدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر بعنوان تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية بأدرار 2015/2014 صفحة 20

- **قروض الإعارة:**

وهو عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر كمية من الاشياء المستهلكة لمدة ما، مع إلزام هذا الاخير بإرجاع نفس الكمية من السلعة او الاشياء المقترضة، وبعبارة اخرى هو عقد ارجاع القرض أو الشيء المستعار، هو يتمثل في إعارة المبلغ المقترض وإعادته بنفس القيمة أي بدون فوائد.

- **الحساب الجاري:**

وهو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الاخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

ب) قروض متوسطة الاجل:

وهي قروض يمتد اجلها الى 5 سنوات وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الراس مالية للمشروعات كشراء آلات جديدة لتوسيع نشاط المشروع وزيادة وحدات جديدة أي اجراء تعديلات تطور في الانتاج.

ج) قروض طويلة الاجل:

تتجاوز مدتها 5 سنوات وتستعمل عادة في تمويل المشروعات مثل الاسكان استصلاح الاراضي، وبناء المصانع، لكي يؤمن هذا التمويل تستعمل المؤسسة قرض الايجار الذي يطبق تقنية قرض الايجار[1].

2) تصنيف القروض بحسب الأغراض:

وتنقسم إلى:

أ) قروض استهلاكية:

وهي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها مثل: ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري، التحويل الموظف للمراقبة على البنك.

[1] قروط زهرة العايدي سعيدة مرجع سبق ذكره صفحة 20

ب) قروض انتاجية:

وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي) كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج.

ج) القروض التجارية:

وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل ملكياتهم الانتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لملائمته لطبيعتها، كما تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض، مثل: السندات الاذنوية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

د) القروض الاستثمارية:

تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة، وايضا تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

وفي كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الاوراق المالية المشتراة من أسهم وسندات، وعندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا، وتقديم اوراق مالية أخرى أما إذا رفض العميل تأدية رغبة البنك، يقوم هذا الأخير ببيع الاوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمنها مقدار ما قدمه لهم[1].

3) تصنيف القروض بحسب الضمان:

وتنقسم الى:

أ) قروض مضمونة:

هي القروض التي مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم الى:

[1] تيطوم هاجر مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية2016/2015 بعنوان سياسات وإجراءات منح القروض البنكية صفحة 24

- **قروض بضمان عيني:**

قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، وقروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو بضمان كميالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وبضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع لأجل وشراء الإيداع والاستثمار.

- **قروض بضمان شخصي:**

وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، وأهم ما يهتم به البنك عند منحه لقرض مضمون هو ما يسمى الهامش، والذي يمثل الفرق بين قيمة الاصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

ب) القروض الغير مضمونة:

في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بوعد الدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة.

وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية ، وتكمن أهمية دراسة و تحليل القوائم المالية في معرفة المركز المالي للعميل ، حيث أن هذا الأخير يعتمد على مالية المقترض في البضائع و أوراق القبض ، الحسابات المدينة، الأصول السائلة وكلها تمثل القدرة على الوفاء ، ولا يعتر القرض الغير مضمون أقل سلامة من القرض المضمون، كون أن النوع الثاني معرض لانخفاض القيمة السوقية للضمان، وبالتالي يخسر البنك من قيمة القرض عكس النوع الأول المقدم للمقترض ذو القدرة المالية المبنية والسمعة الحسنة التي تفرض عليه سداد الدين حفاظا على وزنه و سمعته التجارية.

4) تصنيف القروض حسب المقترضين:

- قروض الأفراد
- قروض للشركات والبنوك الأخرى
- قروض للقطاع الخاص
- قروض للحكومة والقطاع العام
- قروض المستهلكين
- قروض المنتجين وأصحاب الأعمال

- قروض العملاء وقروض للأخرين[1]

5) وظائف القروض المصرفية:

هناك عدة وظائف متعددة للقروض ويمكن تحديدها وتحديد أغراضها في الجوانب التالية:

أ- وظيفة الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من الصعب توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.

كما أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين مما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

ب-وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا هنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها كما لا بد من وجود القدرة المالية لدا المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

وهنا يأتي دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك في أي وقت ممكن لشراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على أقساط أو في موعد يحد حسب الاتفاق.

ج-وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد يعنى استخدام الائتمان استخداما واسعا في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

وإن لهذه الوظائف الأساسية للائتمان المصرفي أهمية كبيرة وتأثيرا في النشاطات الاقتصادية في أي دولة كالإنتاج والادخار والاستثمار والاستهلاك.[1]

[1] قروط زهرة العايدي سعيدة مرجع سبق ذكره صفحة 22

المطلب الثاني: سياسة الاقراض ومنح الائتمان المصرفي

أولا: سياسة الإقراض

تستوجب كل عملية يقوم بها البنك لمنح القروض، سياسة للإقراض يوضح فيها كيفية استخدام الأموال واتجاهاتها، وتعتبر هذه السياسة المرشد الذي يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك.

1) تعريف سياسة الائتمان:

يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الاقراض[2].

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان للمعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة للعاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ.

2) أهداف سياسة الائتمان:

تهدف السياسة الاقراضية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ❖ العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين البنك وعملائه
- ❖ اتخاذ قرارات داخل البنك على أسس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الإطار المرسوم
- ❖ وضع الأسس التي يتم بناء عليها منح القرض أو رفضه
- ❖ تحديد مجال توظيف الأموال
- ❖ المحافظة على استمرارية البنك ونجاحه وتقليل حجم الخسائر وتعظيم الأرباح
- ❖ تحقيق نوع من التوافق والتناسق بين أهداف البنك وأهداف المجتمع

[1] بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيبر بسكرة .الجزائر 2015 ، ص18

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية مصر 2000 الصفحة 118،119

- ❖ مراعاة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وعدم الموافقة على منح قروض متعارضة مع هذه الخطط
- ❖ تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح القرض في فروع البنك المختلفة[1].

إضافة إلى ذلك:

- سلامة القروض التي يمنحها البنك

- تنمية أنشطة البنك

- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها [2].

3) مكونات السياسة الائتمانية:

تقع المسؤولية النهائية عن وجود سياسة للإقراض وإقرارها على عاتق الإدارة العليا بالبنك (مجلس الإدارة) ولكن لا ننصح أن يقوم المجلس بصياغة السياسة، أو أن يقوم بإقرارها بسرعة، وإنما يتطلب الأمر المناقشة الدقيقة والمتأنية لبنودها، والاستفسار عن مكوناتها فقد توضع مسودة هذه السياسة بواسطة الأفراد المختصين بإدارة الائتمان بالبنك من ذوي الخبرة والكفاءة بالمشاركة مع مدير الإدارة، ويختلف حجم وأسلوب المشاركة وفقا لحجم البنك وتنظيمه.

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الائتمان من بنك لآخر ووفقا لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس المال وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي:

أ) الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:

يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد القروض، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك، والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، والسياسة الاقراضية والقيود التي يضعها البنك المركزي.

[1] أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أم البواقي مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، 2012-2013 ص 31

[2] رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص209

ب) تقرير الحدود ومجالات الاختصاص:

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

ج) تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على أنواع القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة.

د) التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح القروض سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو فائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما –وبصفة عامة لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الاقراض لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

هـ) المنطقة التي يخدمها البنك:

يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح القروض، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح القرض مقارنة بالوظائف الأخرى.

و) شروط ومعايير منح القروض:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح القروض التي يتعامل فيها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي[1].

ز) تحديد مستندات القرض:

عادة ما تنص سياسة الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض متضمنا ما يلي:

[1] أحلام عقون مرجع سبق ذكره ص 34

- ✓ طلب الإقراض.
- ✓ القوائم المالية عن السنة الحالية والسنوات السابقة.
- ✓ سجل تاريخي عن مدى التزام العميل باتفاق مع البنك.
- ✓ الأرباح التي حققها البنك عن القروض التي سبق العميل الحصول عليها.
- ✓ أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل.
- ✓ ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك.

وتقدم هذه الوثائق القدر الكافي من المعلومات حول زبائنه بما في ذلك قدرته على تسديد ديونه و الضمانات الممنوحة وغيرها[1].

ثالثا: مراحل منح الائتمان المصرفي

1) الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية، وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من ناحية غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تفسر عنها زباده المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

2) التحليل الائتماني للمقترض:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدراته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3) مرحلة اتخاذ القرار بشأن القرض:

عندما ينتهي البنك من الدراسة الشاملة لطلب القرض يكون البنك في وضعية واضحة إما: القبول أو الرفض أو الحصول على معلومات إضافية، وفي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيف المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما أشارت

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 1996 ص 217

التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير اقتصادي، فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أوضمن الطلبات المقترح رفضها.

ويتم مراجعة قرارات الإقراض قبل اعتمادها، والهدف هو التأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، وفي حالة رفض أحد طلبات الإقراض ينبغي أن يقدم للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض.

بعد ذلك تقوم ادارة الاقراض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول مع العميل في المفاوضات وقد تفسر تلك المفاوضات عن استبعاد عدد آخر من الطلبات، أما باقي الطلبات فيتخذ بشأنها القرار النهائي.

4) مرحلة السداد:

تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد ، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها في مرحلة التفاوض فيجب على المقرض أن يحترم السداد سواء كانت سداسية ، سنوية ، أقساط ثابتة أو أقساط غير متساوية ، وفي بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيها لا تسمح للعميل الوفاء بديونه ففي هذه الحالة يتخذ البنك إجراءات أولية مع العميل للوفاء بديونه أما إذا كان الشخص يتمثل في إحدى القطاعات العامة فتنوب الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء بالقرض وهنا تظهر أهمية الضمانات سواء كانت شخصية أو حقيقية ، فإذا كانت عملية الإقراض هامة فإن تحصيل القرض أهم[1].

المطلب الثالث: الضمانات البنكية أهميتها وأنواعها

أولا: تعريف الضمانات البنكية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم[2].

[1] جعفري حياة، قاسم مليكة مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية 2015/2014بعنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية البويرة صفحة 14،15

[2] موقع scribd طاهر لطرش الضمانات البنكية
https://fr.scribd.com/document/8421875/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9?fbclid=IwAR0RE8YjZgckP7_5ivrRsaH0Knsg89z5w#ZL9xmM7lYOBP2IwVXt1ta3ZdKU 16:00 2023/02/08

وهي أيضا أداة لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه، كما يمكن تعريفها على انها تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه، ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة أو غير منقولة، والتي يرهنها بتوثيق القرض البنكي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة مؤهلة، لكي يعتمد عليه البنك في تسديد القرض الممنوح للمقترض، ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضامنا للقرض.

ثانيا: أهمية الضمانات

تكمن أهمية الضمانات في النقاط التالية:

- الحفاظ على المركز المالي للبنك وذلك بالتقليل من القروض صعبة الإرجاع.
- ضمان استرجاع قيمة الدين أو ما يقابله من المدين.
- الحفاظ على سمعة البنك لدى مودعيه وعدم الشك في قدرة البنك على تسديد حقوقهم والوفاء بها في حالة وصول أجل تسديدها.
- التأكد من الوضع المالي والقانوني لزبائنه وتقوية علاقته مع الزبائن الذين يتمتعون بوضع مالي جيد والتخلص من الزبائن ذات الوضعية المالية الرديئة والمعاملات السوقية السيئة.
- الأخذ بعين الاعتبار كل التقلبات التجارية والاقتصادية والسياسية الممكن حدوثها في أي لحظة والتي قد تؤثر على الوضع المالي للعميل وبالتالي عدم قدرته على تسديد دينه[13].

ثالثا: أنواع الضمانات

هناك عدة أشكال للضمانات التي يطلبها البنك وتختلف طبيعة كل منها، ويمكن على العموم تصنيف هذه الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية

1) الضمانات الشخصية:

يتم هذا الضمان بوجود شخص ثاني بخلاف المقترض يقوم بصفته بالتعهد بتسديد القرض وتكلفته والفوائد المترتبة عنه، حيث أنه في حال توقف المدين عن السداد يلجأ البنك للشخص الضامن، وهذا الأخير يعد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس لا

[13] قروط زهرة، العايدي سعيدة مرجع سبق ذكره صفحة 42

يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، فيتطلب ذلك دخول شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة والضمان الاحتياطي[14].

أ) الكفالة:

هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل يشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطى له اهتمام أكبر ويتطلب أن يكون ذلك مكتوب ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، وينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية:

موضوع الضمان، مدة ضمان الشخص المدين (الشخص المكفول) الشخص الكافل، أهمية وحدود الالتزام.

وعليه تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي ووحيد الجانب، ويتمثل وجه الرضائية في أن قبول دور الكافل لا يخضع إلى أي شكل من الاشكال القانونية والمألوفة، كما أن عنصر أحادية الجانب ينعكس في أن اتفاق الكفالة لا يحرر إلا في نسخة واحدة[15].

ب) الضمان الاحتياطي:

يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض، ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على التسديد.

وبناء على هذا التعريف، يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، ويختلف عنها كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية.

والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاث أوراق هي:

[14] طاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية صفحة 166

[15] فصيلي أحمد ازروق، حروش عبد الكريم مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان الضمانات البنكية وإشكالية استرجاع القروض،جامعة أدرار2021/2020 صفحة 16

السند لأمر، السفتجة والشيكات.

والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق، وعليه، فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف الموقعين على الورقة، ويسمى هذا الشخص "ضامن الوفاء".

كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في وجهين آخرين:

فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى لو كان مانح الضمان غير تاجر، والسبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إثباتها هي عمليات تجارية، ويتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتريه عيب في الشكل.

ج) الضمانات الحقيقية:

هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه، كالعقارات والمنقولات، وهذا ما يسمى بالرهن، وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية، يصعب تحديدها هنا، يعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض[16].

بصيغة أخرى يمكن القول إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على القرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية، وغالبا ما توضع هذه الأموال أو الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه أن يسترجع دينه في ميعاده المحدد.

د) الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي بلد كان ، وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي ، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني ، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه و ذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق ، ومالم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا ، وتشبر المادة 179

[16] طاهر لطرش مرجع سبق ذكره، ص168

من قانون النقد و القرض في نفس الاتجاه حيث ينشأ رهن قانوني على الأموال غير المنقولة العائدة للمدين و يجري لصالح البنوك و المؤسسات المالية ضمانا لتحصي الديون المترتبة لها و الالتزامات المتخذة اتجاهها ، ومن هنا نلاحظ أن الرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تتضمن القروض البنكية ، نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية ، وما يمثله من قيمة في ذاته .

وحتى يكون الرهن نافذا، يجب أن يقيد عقد الرهن أو الحكم المثبت له وفقا للأحكام القانونية التي تطبق على السجل العقاري، ويعفى هذا التسجيل من التجديد خلال 30 عاما، كما يشترط أيضا من أجل نفاذ الرهن أن يسلم العقار المرهون إلى الدائن أو إلى طرف ثالث يمكن الاتفاق بشأنه.

وفي الواقع لا يمكن أن ينشأ الرهن العقاري إلا بثلاثة طرق:

- الرهن الناشئ بعقد رسمي او رهن الاتفاق، ويأتي هذا الرهن تبعا لإرادة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة والحق في التصرف في هذه العقارات.
- الرهن الناشئ بمقتضى القانون، وهو ينشأ تبعا لأحكام قانونية موجودة.
- الرهن الناشئ بحكم قضائي، وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

ويمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض، وهذه الأنواع تم ذكرها بنص المادة 891 من القانون المدني الجزائري وهي:

- ✓ ديون معلقة أو شرطية
- ✓ ديون مستقبلية
- ✓ ديون احتمالية الوقوع
- ✓ قروض مفتوحة
- ✓ الحساب الجاري

وإذا حل أجل استحقاق الدين ولم يقم المدين بالتسديد، فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه، ويطلب بيعه في الأجل وفقا للأشكال والإجراءات القانونية، ويتمثل هذا الأمر دائما في حالة ما إذا كان العقد ملكا للمدين[17].

[17] قروط زهرة، العايدي سعيدة مرجع سبق ذكره صفحة 44

هـ) رهن الحيازي:

يسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويبقى المالك الشرعي للرهن هو المقترض لحين قيام المصرف باتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبا في حالة عجز المدين عن التسديد ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات الضرورية للرهن أن يتأكد من سلامة المعدات والتجهيزات كما عليه التأكد من ان البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن قيمتها غير معرضة للتغيير[18].

[18] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى صفحة 268،269

المبحث الثاني: مخطر عدم السداد

المطلب الأول: مفهوم خطر عدم السداد

مفهوم الخطر:

هو حدث محتمل من الممكن أن يسبب ضرر أو خسارة، أو أن يؤثر على القدرة على تحقيق الأهداف.

أولا: تعريف خطر عدم السداد

في حالة التزام البنك بتمويل العميل وبعدها يصبح غير قادر عن التسديد ينتج خطر عدم السداد وهو أكثر المخاطر ضررا على البنوك، ويقوم البنك بمواجهتها عند التأكد من عدم استرجاع تمويلات أخرى لاستعادة التوازن في الخزينة بهدف تغطية طلبات العملاء وتوفير أموالهم عند الحاجة إليها.

يعتبر من أهم وأقدم المخاطر الملازمة للبنك ويعرف أيضا بخطر الزبائن وهو ما يعبر عن العجز الفعلي أو المحتمل للمقترض من سداد التزاماته جزئيا أو كليا اتجاه البنك نتيجة للأوضاع الصعبة للعميل وظروفه دون أن ننسى عمليات الإقراض العشوائية وغياب المتابعة للزبائن من طرف المصرف، أو بمعنى آخر هي عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم في تواريخ الاستحقاق.

ويمكن أن نشير إلى أنه قد يكون الخطر داخليا خاص بالزبون، أو خارجيا، خارج عن نطاق الزبون.

و يعتبر أيضا أهم خطر يمكن أن يتعرض له المصرف فالمقترض و لأسباب مختلفة قد لا يسدد ما عليه من ديون و في نفس الوقت يمكن أن يعجز المصرف عن تحصيل أمواله لدى الغير لنفس الأسباب بالإضافة إلى ذلك، فإن الضمانات على القروض مهما كان حجمها و نوعها فهي غير كافية لتغطية قيمة القروض، و في هذه الحالة يتم تسديد قيمة القروض باتباع إجراءات قانونية تكلف المصرف مصاريف معينة تؤثر على مردوده المالي من جهة، و تفوت عليه فرص للتوظيف من جهة أخرى، و هذا نظرا للوقت الذي تتطلبه إجراءات المنازعات على القروض غير مسدودة، وتزداد حدة هذه الخطورة عندما تكون الأموال المقترضة للغير مملوكة للغير في شكل ودائع لدى المصرف، مما يؤدي بهذا الأخير إلى تحمل مصاريف إضافية ناتجة عن عدم تسديد قيمة القروض و فوائده من جهة، و الوفاء بالتزاماتها اتجاه

المودعين عند حلول آجال استحقاقه الودائع من جهة أخرى ، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمصرف و في بعض الحالات إلى إفلاس المصرف[1].

المطلب الثاني: مصادر وأسباب خطر عدم السداد والنماذج الشائعة في البنوك الجزائرية

أولا: مصادر خطر عدم السداد

1) المصادر الخارجية:

قد تكون متعلقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد أو بقطاع نشاط الشخص ويمكن تقسيمها إلى:

أ- المخاطر العامة:

وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة المقترضة وهي متداخلة أو تضم مخاطر التضخم ومخاطر الدورات التجارية ومخاطر السوق ومخاطر الاقتصاد ككل.

والمخاطر العامة يصعب التحكم فيها بالمقارنة مع المخاطر الخاصة، ومن بين الوسائل مثلا خطر الدورات التجارية يتحكم فيه من خلال تقديم بعض الرهونات أو ضمان طرف ثالث للعقد.

ب-المخاطر المهنية:

ترتبط هذه المخاطر بالتطور الحاصل للعوامل والشروط التي تتحكم في نشاط فرع معين من الفروع، وكذا التحول في شروط الاستغلال، وطرق الإنتاج الناتجة مثل ظهور منتجات بديلة بأسعار اقل "التطور التكنولوجي الذي يؤثر كثيرا على الحالة المهنية، لذلك تلعب المعلومات دورا في معرفة تطلعات مهنية معنية، وتضمن أن المؤسسة تستعمل وسائل وتقنيات أكثر تطورا " والتذبذبات التي يمكن أن تأتي في إطار تغير أسعار التموين بالنسبة للقطاعات المترابطة أساسا بأسعار المواد الأولية والطاقوية(الكاكاو، القطن، البترول) فانخفاض الأسعار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة المخزون والصناعات المرتبطة بها، كما أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المديونية، وهذا ما يؤدي إلى اختناق هذه المؤسسات.

[1] د.الطيب داودي و د.فريد كورتل و الأستاذة ليجيري نصيرة، إدارة المخاطر على القروض المصرفية إشارة لحالة البنوك الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ، ص 10 .

2) المصادر الداخلية (المخاطر الخاصة):

المخاطر الخاصة هي المخاطر المرتبطة بالزبون (المقترض)، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ- مخاطر متعلقة بالزبون نفسه:

يرتبط هذا الخطر بكفاءة وقدرة مسيري المؤسسة المقرضة، حيث أن سمعة أي مؤسسة تتحدد في شخصية مسيريها الذين يمكن الحكم عليهم من خلال كفاءتهم في التسيير.

ب-مخاطر خاصة بعملية الائتمان:

وينجم هذا الخطر عند وجود اختلال بين قيمته ومدته وغرضه، لكي نتجنب هذا الخطر يجب أن تتوافق مدة القرض مع غرض استخدامه، فإذا منح القرض لغرض من الأغراض المشار إليها، فيحب تحديد المدة ومعاد تسديد الأقساط لتأكد من وجود المبالغ اللازمة السداد في تاريخ الاستحقاق.

ج-مخاطر الوضعية المالية:

المخاطر المالية متعلقة بالدرجة الأولى بالوضعية المالية للمقترض والأسباب التي أدت بالمؤسسة للجوء إلى البنك لطلب القرض أي سبب نقص الموارد المالية، فهل هذا راجع إلى نقص الصفقات أو أن المؤسسة ليس لها رأس مال العامل اللازم لممارسة نشاطها بصفة جيدة [1].

قيمة ومدة مخطر عدم السداد:

إن قيمة مخطر عدم السداد تتمثل في المبلغ الذي يمكن فقدانه في حال تحقق هذا المخطر، وهنا يكون الحد الأقصى للخسارة الممكنة هو أن يخسر البنك إجمالي مبلغ الدين.

ففي حالة القرض التجاري يمكن أن يتسبب عدم السداد في خسارة إجمالي المبلغ المستحق، أما بالنسبة للقرض البنكي تكون هناك خسارة مبلغ أصل الدين الغير مسدد بالإضافة إلى الفوائد المستحقة التي لم يتم تسديدها في التاريخ المطلوب، أما فيما يخص مدة الخطر فهي تستمر طيلة فترة القرض.

[1] قاسيمي آسيا تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري مذكرة لنيل درجة الماجستير علوم التسيير جامعة بومرداس 2009ص90

ثانيا: أسباب وطرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

1) أسباب المخاطر الائتمانية(Reasons of Outstanding Credit)

ركز Bass في كتابه بعنوان إدارة الإئتمان Credit Management على أسباب عدم تسديد الإئتمان حيث أشار إلى ثلاث أسباب لعدم تسديد الإئتمان وهي :[1]

أ- عدم الكفاءة(Inefficiency):

والتي يمكن أن تكون ناتجة عن نقص في طاقم الموظفين أو ناتجة عن الهيكل التنظيمي، وأحيانا يكون السبب الرئيسي غير معروف حتى يكشفوا الاستطلاع المستمر للمزود عن خطأ في النظام لم يلاحظه أحد من قبل وذكر (Bass) إضافة لذلك أن الكفاءة يمكن إصلاحها أو معالجتها عن طريق مراجعة مديري الإلتمان إجراءات عدم المصادقة على قائمة الحساب أو تنظيم زيارات إداري Administrative Visitsوهي زيارة للموظف المسؤول عن التعامل مع مذكرات البضائع المستلمة أخيرا عن طريق القرار إما بقبولها أو الإجراءات القاسية وحذر (Bass) من أنه يجب التعامل مع . هذا بعناية للمحافظة على السمعة التجارية بدلا من الإصرار على اتخاذ إجراءات سريعة ومباشرة.

ب-عدم الرضى(Dissatisfaction):

يبقى الإئتمان غير مدفوع نتيجة لعدم رضى الزبون، فيمكن أن يكون الزبون غير راضي بسبب تذمر منطقي والذي جلب انتباه المؤسسة لكنه لم يحل ويمكن أن يمتنع الزبون عن الدفع بسبب. إرتفاع أسعار البضاعة أو نقص في توريد البضاعة للزبون، ولتجنب عدم رضى الزبون اقترح (Bass) القيام بزيارة مشتركة مع رجل المبيعات Sales man وهو مع ذلك يشير إلى أنه إذا لم يكن ممكنا فان الخطوة التالية هي اتخاذ إجراء تحديد وعزل المبلغ المختلف عليه وإقناع الزبون بدفع المبالغ الأخرى، ويقول (Bass)أن الزبون بطيء الدفع يكون أحيانا بسبب أن البضائع تصل إليه قبل الموعد المحدد والمتفق عليه وفي المقابل يقوم الزبون بتخزين البضائع ويأمر قسم الحسابات بعدم الدفع إلا في الموعد المحدد والمتفق عليه، وفي المشكلة من هذا النوع فان (Bass) يوحي بزيارة موظف الإئتمان لتسوية الخلاف.

ج- الائتمان المتعمد(Deliberate Policy):

وهو الوضع الذي تقوم به بعض الشركات بإطلاق العنان لنفسها بأخذ الكثير من القروض بقدر المستطاع وبدون أي رقابة، والنتيجة الحتمية هي أن الشركة سوف يصبح عندها قصور في رأس المال

[1] Bass brichard credit managment london business book ltd 1979

العامل وسوف تلجأ أخيرا الى إعطاء أعذار واهية للمقرضين، وينصح (Bass) بأنه يجب أن يكون مدير الائتمان حذر ويكون قادرا على الرؤية من خلال هذه المحاولات لإخفاء حقيقة أن شركته استخدمت في تزويد رأس المال العامل مجاني.

2) طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية:

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المفترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك بإستعماله لطرق ووسائل متعددة، وتحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي[1]:

أ- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة وإستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وريحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوقا وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية، ويمكن للبنك أن يقوم الانتقال من بنوعين من التحليل تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار:

[1] هناء شيباني، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية بعنوان دور طريقة التنقيط في منح القروض البنكية جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2015/2014

❖ النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة؛
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد
- نسبة السيولة العامة.

❖ النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي :

- التمويل الذاتي / ديون الاستثمار الأجل؛
- نسبة المديونية
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية (طريقة صافي القيمة الحالية VAN وطريقة معدل العائد الداخلي TRI وطريقة فترة الاسترداد PR وطريقة مؤشر الربحية IP .)

ب–طريقة التنقيط:

هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق الحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات محللين منظمات قرض وخبراء محاسبين... وقتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

ثالثا: النماذج الشائعة في البنوك الجزائرية

يمكن ذكر ما يلي:

1. تأخر سداد أقساط القرض: يحدث عندما يتعذر على المقترضين سداد الأقساط الشهرية للقروض في الوقت المحدد. قد تكون هناك أسباب مختلفة مثل تدهور الأوضاع المالية للمقترض، فقدان الوظيفة، زيادة الالتزامات المالية الأخرى أو تعرض المقترض لظروف طارئة.

2. تجاوز الحد الأقصى للدين: يحدث عندما يتجاوز المقترض الحد الأقصى المسموح به للديون بناءً على قواعد وسياسات البنك. هذا يمكن أن يحدث عندما يقترض الشخص من عدة مصادر أو عندما يزيد مبلغ القرض عن قدرة السداد للمقترض.

3. التخلف عن سداد القروض: يحدث عندما يتوقف المقترض عن سداد القرض بشكل كامل، ولا يلتزم بأي دفعة أو تسديد للديون المستحقة. قد يكون ذلك نتيجة لتدهور الأوضاع المالية بشكل كبير أو ضعف الإدارة المالية الشخصية.

4. عدم السداد الكامل للقرض: يحدث عندما لا يتم سداد المبلغ الكامل للقرض بناءً على الجدول المحدد. قد يحدث ذلك عندما يتعذر على المقترض تلبية المتطلبات المالية للبنك في المواعيد المحددة. فهذه بعض النماذج الشائعة لعدم سداد القروض في البنوك الجزائرية. تهدف البنوك إلى اتخاذ إجراءات للتعامل مع هذه الحالات.

المطلب الثالث: وسائل التقليل من خطر عدم السداد

مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع وتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض، فإن البنوك تبذل جهودها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنك وهذا من خلال:

1- دعم أنظمة العمل: لا شك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من تمويل مصادر السداد والضمانات المقدمة، فهي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء، واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

2- الحد من التوسع الائتماني: يؤدي التوسع إلى تحقيق المزيد من الأرباح، ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض.

3-اقتسام المخاطر مع الغير: وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

وقد عرفت حديثا الفروض المشتركة التي يقدمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية بحصة تتماشى مع ظروفه وسياساته الائتمانية، وذلك لتفادي المخاطر التي تنجم عن تصدي بنك واحد لتمويل قرض كبير، فالمخاطر نقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد على عدد من المفترضين، تتنوع أنشطتهم وتتفاوت ظروفهم.

4-الحصول على الضمانات: قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات، لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلى أن رأس مالها غير متناسب مع حجم نشاطها، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.

وتأخذ هذه الضمانات صورا مختلفة منها الضمانات العينية كطلب رهن عقاري أو رهن أوراق مالية... إلخ، ومنها الكفالات الشخصية مثل كفالة أحد الشركاء أو المديرين... إلخ.

5-التأمين على الضمانات: تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدنها جزئيا أو كليا، ومن أمثلتها أخطار الحريق والسرقة وخيانة الأمانة والضياع والتلف... إلخ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تهاون المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.[1]

[1] خلايفية شافية إدارة المخاطر الإئتمانية و دورها في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ص 17-18

كما تقوم البنوك من ناحيتها بإجراء التغطيات التأمينية على مبانيها وخزائنها ومخازنها التي تحتفظ فيها ببعض الضمانات المقدمة من العملاء لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول المرهونة لصالحها.

6-تأمين الائتمان: وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

أ- **التأمين ضد إعسار المدينين:** تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق، أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الأجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة بالذات.

وبطبيعة الحال يختلف مقدار قسط التأمين في كل حالة لتفاوت المراكز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان وتبعا لنوع النشاط والحالة الاقتصادية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية.

ب- **التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم وبيوت القبول القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان للقرض.

ج- **تجميع مخاطر الائتمان:** لما كانت البنوك تغالي في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله اتجاه البنوك الأخرى، فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك، يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي.[1]

[1] خلايفية شافية المرجع نفسه ص 19

المبحث الثالث: التأمينات وإجراءات التحكم في خطر عدم السداد

تمنح آلية التأمين الحماية الكافية للبنوك ضد خطر عدم السداد و تمكنهم من التحكم في المخاطر وتسييرها عن طريق عدة أجراءات تتبعها.

المطلب الأول: إجراءات التأمين قبل وقوع حالة عدم السداد والسياسة الوقائية

من أجل منح الحماية الكافية للقروض ضد مخطر عدم السداد يستوجب ذلك تأمين هذه القروض والذي يمكن من خلاله ضمان المخاطر وتسييرها عن طريق مجموعة من الإجراءات وكذا إعادة توزيع الخطر وفق ما يسمى بإعادة التأمين.

أولا: إجراءات التأمين قبل وقوع عدم السداد

وتختلف هذه الإجراءات باختلاف أنواع القروض:

1- **إجراءات التأمين على القروض العقارية:** إن هذا التأمين يحمي البنوك من مخاطر عدم سداد المقترضين لقروضهم العقارية ولكنه لا يعتبر بمثابة كفيل للمقترض على القرض العقاري، حيث أنه لا يغطي الأقساط الغير مسددة نيابة عنه في حالة عجزه عن ذلك. لذا فإن هذا النوع من التأمين يحمي البنوك من تعثر المقترضين إلى أن يتم تحصيل الأقساط المتأخرة أو التنفيذ على الضمانات الموضوعة للقرض.

ويحتاج المؤمن له للتأمين على قرضه العقاري لتسهيل عملية اقتناء العقار الذي يرغب في الحصول عليه من خلال تخفيض قيمة الدفعة الأولى المطلوبة عادة من العميل كتمويل ذاتي مع زيادة فترة القرض وبالتالي تخفيض قيمة الأقساط الشهرية وكذلك تخفيض الفائدة المترتبة على هذا النوع من القروض نظرا إلى وجود طرف ثالث مشارك في المخاطر والمتمثل في شركات التأمين.

والوثائق المطلوبة من المقترض في حالة تقدمه للبنك للاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركة التأمين تختلف من بنك إلى آخر ومن بينها : وثيقة إثبات دخل المقترض وعمله، تقرير تخمين العقار، نسخة من عقد الشراء والموقع المشتري والبائع موضحا فيه جميع الشروط والترتيبات بالبيع والشراء وعادة ما يقوم البنك بتحويل تكلفة التأمين على المقرض المستفيد والمقترض الخيار، إما أن يدفع القسط من مصادره الذاتية دفعة واحدة أو يقوم البنك الممول بدفع القسط

بالنيابة عن المقترض، بعد ذلك يقوم بتحصيل مبلغ قسط التأمين على القرض بحيث يسدد طوال مدة القرض مع القسط الشهري[1].

2- **إجراءات التأمين على القروض الاستثمارية:** إن الإقراض للأغراض الاستثمارية أو المشروعات يشكل أداة إقراض هامة لدى البنوك والتأمين على هذه القروض، يضمن حقوق البنك المقرض في مواجهة المدين المقترض لاسيما في المشروعات الصناعية الصغيرة والأنشطة التجارية الناشئة. وتلجأ شركات التأمين عند ممارستها لهذا النوع من التأمين إلى ما يعرف باختيار الأخطار بمعنى أنها لا تقبل ضمان أية مؤسسة إلا بعد اختبار خاص عن وضعيتها ، وذلك بإجراء تحليل دقيق لمدى قدرة المدين على الوفاء للمؤمن له إذ تلجأ إلى مؤسسات خاصة مكلفة بتقديم معلومات عن العملاء كالبنوك، كما تقوم بفحص ميزانية المؤسسة لمعرفة وضعيتها المالية ومن خلال ذلك توصل المؤمن إلى تقدير وضعية المؤسسة باتخاذ قراره بمنح الاعتماد أو عدم ذلك، وبمجرد حصوله على الاعتماد تقوم شركة التأمين بإصدار وثيقة تتعهد بموجبها بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له – البنك الممول – إما بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد القرض دون فوائد التأخير أو الحلول محل المقترض في سداد أقساط القرض المستحقة عليه في مواعيد استحقاقها، في حالة عجز المقترض عن السداد خلال مدة التأمين. ولكي يتسنى لشركة التأمين تحديد مقدار القسط تتطلع على العناصر الآتية:

– نوع نشاط بمؤسسة المؤمن لها وآخر ميزانياتها.

– رقم الأعمال المحقق خلال فترة معينة.

– مقدار الديون المتنازع حولها والخسائر النهائية لتلك العمليات.

إذن ومن خلال هذه العناصر، يتوصل المؤمن إلى تحديد قيمة القسط المطبق على رقم الأعمال المؤمن والمحقق من طرف المؤمن له. كما يتوصل إلى تحديد شروط الضمان المتعلقة بالمدة القصوى للقرض التي يمنحها المؤمن له لزبونه، وكذا النشاطات المطلوب ضمانها.

3- **إجراءات التأمين على القروض الاستهلاكية:** بما أن القروض الاستهلاكية تتضمن قروض السيارات والقروض الموجهة لاقتناء مختلف التجهيزات الاستهلاكية، إضافة إلى القروض الشخصية فيعتبر تأمين قروض السيارات من أهم التأمينات نظرا لزيادة كثافة السيارات سنويا بمعدلات مرتفعة. وتتم عملية التأمين على هذه القروض بموجب وثيقة تتعهد الشركة من خلالها بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له بموجب السندات الموقعة من طرف المقترض للمؤمن له، إذا

[1] فضيلة بوطورة مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية العدد الثامن دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية تبسة ص 195

ما توقف عن سدادها سواء بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد المديونية في تاريخ التوقف عن السداد أو الحلول محل المقترض في سداد السندات الموقعة منه في مواعيد استحقاقها، شريطة أن يكون ذلك خلال مدة التأمين المذكورة بالوثيقة واتخاذ المؤمن له الإجراءات القانونية ضد المقترض والمنصوص بالوثيقة، وفي جميع الأحوال لن يتعدى التزام شركة التأمين أمام المؤمن له قيمة التأمين المبينة في الوثيقة.[1]

ثانيا: السياسة الوقائية من مخطر عدم السداد

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة، إذا فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن وهذا من خلال الإجراءات التالية:

1- الاستعلام الائتماني:

يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة الكاملة حول ما يؤثر على نشاط الإقراض وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من إجابة عن استفساراته ومسايرة النشاط الإقراضي في كل مرحلة وذلك قبل وأثناء وبعد منح القروض[2].

ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد:

أ- **إجراءات المقابلة مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية فهو ما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقسيم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح.

ب-**المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- علاقة العميل مع البنك

[1] فضيلة بوطورة نفس المرجع صفحة 196

[2] كمال رزيق مداخلة بعنوان: تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة 5-6 أفريل 2012، ص 10

- الوضعية وسجل الشيكات المسحوبة عليه

- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

ج- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك من المدينين من شأنه أن يساعد على تقسيم حجم المخاطر.

د- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات في إدارة القرض تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، وهو ما يزود إدارة القرض بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد القرض مع الفوائد[1].

2-التنبؤ بمخاطر القرض: يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليه في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرض، أي في التنبؤ بمخاطر القرض، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقلا الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه من اتخاذ القرار المناسب.

3-المتابعة الإقراضية: مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل ومهما قلت قيمة مبلغ الإقراض الذي يحصل عليه فإنه يضل دائما معرضا إلى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بديونه، مما يدفع البنوك إلى المتابعة الدقيقة والشاملة والمستمرة على طول فترة القرض لما يحفظ الأداء الائتماني ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.

4-تغطية مخاطر القرض: ينبغي على البنك أن يغطي مخاطر القرض، وذلك من خلال طول الضمان الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

5-طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة القرض إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك.

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007 بعنوان المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ص 11

ويمكن تلخيص أهم أساليب التي تساهم في الوقاية من مخاطر القروض ومواجهتها في النقاط التالية:

- تقديم ضمانات عينية؛

- وضع شروط (قيود) على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد القرض الذي تم منحه؛

- شرط السداد المعجل للتسهيلات في ارتباك أداء المقترض مستقبلا؛

- اشتراط السداد الجزئي شهري، ربع أو نصف سنوي لتخفيف مخاطر عدم السداد؛

- طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم القرض المطلوب؛

- تقديم كفيل مليء ماليا وذو سمعة جيدة؛[1]

المطلب الثاني: الإجراءات وآلية نقل الخطر من البنك إلى شركات التأمين في حالة عدم السداد و معالجته

إن حدوث العجز عن السداد يدفع شركات التأمين إلى القيام بمجموعة من الإجراءات لتعويض البنك عن الخسائر الناتجة وتتمثل فيما يلي:

أولا: إجراءات التأمين في حالة حصول العجز عن السداد

يبدأ البنك باكتشاف خطر التوقف عن الدفع عندما يقدم العميل طلب تمديد الآجال أو تقسيط الاستحقاقات، ففي هذه الحالة يجب على البنك تنبيه شركة التأمين فورا بالتصريح عن توقف العميل عن الدفع خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الاستحقاق غير المدفوع الأولي، ويجب أن يرفق التصريح بملف يحتوي على كل المعلومات الخاصة بالقرض المؤمن. وعند تلقي شركة التأمين ملف القرض تقوم بما يلي:

- التأكد من أن قسط التأمين المستحق الأداء قد تم دفعه.

- تتأكد أيضا من أن التصريح قد حصل في الآجال المحددة لذلك في وثيقة التأمين.

[1] بوزيان الكاملة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسكرة جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص 40-41

– أما إذ لم يتم دفع قسط التأمين، تقوم الشركة بتسجيل الملف لديها وتصنفه بدون متابعة وتعلم البنك بذلك[1].

إن توقف العميل عن الدفع كليا يلزم البنك بالتصريح بذلك لدى شركة تأمين القرض والتي تتبع ما يلي:

– تتأكد من أن التصريح قد تم في الآجال المتفق عليها في وثيقة التأمين.

– تتأكد شركة تأمين القرض من أن سبب العجز عند السداد لم يستثن من الضمان.

– تتحقق من متانة وجدية التدابير التحفظية التي اتخذها البنك لحماية قرضه.

– تقيد الشركة اسم الزبون على قائمة المتخلفين عن الدفع.

– دراسة الشركة ملف تشخيص الزبون لتتأكد من توفر كل الوثائق المطلوبة في الشروط الخاصة وأن مضمون تلك الوثائق لا يشوبه شك وهي غير متناقضة فيما بينها[2].

ثانيا: آلية نقل الخطر من البنك إلى شركات التأمين

تعتبر تقنية نقل المخاطر من أهم استراتيجيات البنك التي تهدف إلى تجنب أو تخفيف المخاطر وذلك بإتباع أساليب لنقل الخطر تساعده على ذلك.

1-نقل الخطر عن طريق تمرير التكلفة: تقوم البنوك بنقل الخطر للتخلص منه والمرتبط بالنشاط الذي تقوم به هذه البنوك من خلال منح مختلف القروض المصرفية والتأمين عليها للحماية من النتائج السلبية الناجمة عن مخارطها، ويكون بالتأمين على موضوع القرض الذي يكون غالبا الضامن لقيمة هذا القرض، فمثلا في حالة تمويل شراء سيارة بالتقسيط عن طريق البنك، فبما أن قيمة السيارة (الأصل) تساوي 70 % من القيمة السوقية لها، فإن البنك غالبا ما يلزم المشتري بإجراء تأمين شامل على السيارة والذي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة قسط التأمين على السيارة، لكن البنك عمليا قام بنقل الخطر إلى شركة التأمين ومرر تكلفة الخطر إلى مشتري السيارة في نهاية المطاف، وتعتبر هذه العملية من أكثر الطرق تداولا لنقل الخطر من طرف البنك.

[1] نورة فضيل مذكرة ماجستير قانون الأعمال كلية الحقوق جامعة الجزائر الدفعة 2006 بعنوان النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر ص66

[2] نورة فضيل نفس المرجع ص 67

2-نقل الخطر عن طريق التحوط: أما بالنسبة للطريقة الأخرى لنقل الخطر والتخلص منه فعن طريق عملية التحوط والتي تشتمل على نوعان أساسيان هما:

أ- **التحوط الطبيعي:** ينجم عن سياسات البنك التمويلية وحتى الاستثمارية بحيث تؤدي إلى التخلص من الخطر كليا أو جزئيا ومثال ذلك:

التحوط الطبيعي للبنك ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مدة الاستحقاق للموجودات والمطاليب التي ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار الفائدة، كأن يكون لدى البنك 500 مليون من الودائع الآجلة لسنة، يدفع عليها فائدة ثابتة 5% سنويا، فإذا ما أراد البنك أن يحمي هامش ربحه المتمثل بالفرق بين سعر الفائدة الذي يدفعه لمودعيه وسعر الفائدة الثابت الذي يفرضه على القروض الممنوحة لزبائنه ولتكن بفائدة 9% ، فإن البنك يستطيع أن يتخلص من خطر تقلبات الفائدة بشكل كلي فإن عليه أن يقوم بإقراض مبلغ 500 مليون لمدة سنة أيضا ومن هنا فإن البنك في هذه الحالة، يحمي سعر هامش الفائدة الذي يحتفظ به وهو (9%-5%= 4%) ، لأنه حقق تطابقا تاما بين مدة الاستحقاق لكل من موجوداته (القروض لسنة) ومطالبه (الودائع الآجلة لسنة أيضا)

ب-**التحوط التعاقدي:** أما فيما يتعلق بالتحوط التعاقدي، فإن البنك يقوم بنقل الخطر من خلال استخدام ما يسمى بعقود الخيارات ومثال ذلك:

أن تقوم شركة ما بالتحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار من خلال الدخول في عقد مستقبلي مع البنك. ويكون لهذه الشركة استحقاقا عليها أن تسدده خلال مدة معينة ولتكن 3 أشهر من تاريخ الاستحقاق، وبما أن أسعار الصرف في تقلب مستمر فإن الشركة تلجأ إلى الدخول في عقد مستقبلي مدته 3 أشهر بحسب السعر الذي يحدده البنك، وذلك للتخلص من خطر تغير سعر الصرف وبموجب هذا العقد يكون البنك ملزم بتأمين هذا الاستحقاق والشركة ملزمة بدفع السعر المتفق عليه للبنك في نهاية فترة العقد، إذا الشركة قامت بنقل الخطر المتعلق بتغير سعر الصرف إلى البنك من خلال دخولها في العقد المستقبلي أما البنك فقد اشترى هذا الخطر.[1]

[1] فضيلة بوطورة نفس المرجع ص 199

ثالثا: معالجة خطر عدم السداد

تتم هذه المعالجة عبر آليات وترتيبات إدارية الهدف منها تقليل احتمالية الخسائر إلى أقل حد ممكن، وحماية الأصول والأرباح وبالتالي فإن هذه الإجراءات تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، ولمواجهة هذه الخسارة يجب أن يحدد التمويل اللازم الذي يضمن استمرار تأدية المصرف لأعماله في حال حدوثها.

وهناك أربعة أسس تعتمد عليها هذه الإجراءات:

1) **ردة الفعل(reaction)**: يعد العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للمصرف على حالات حدوث الخطر، لذلك يجب على المصرف أن يهتم بعامل الزمن إذ أنه لو لم يستحسن استغلال الزمن فقد يترتب عن ذلك تزايد في حالات عدم السداد وزوال ملاءة الزبون.
2) **الإستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع(continuity)**: بما أن الاستمرارية هي الأساس في نجاح عملية التحصيل، إذا يجب على المصرف أن يتجنب الانقطاع في هذه العملية ويتفادى الثغرات في عملية الضغط على الزبون لاسترجاع أمواله.
3) **التصاعد(mounting)**: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية، وأساليب الإكراه القانوني للزبون وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالبنك إن اقتضى الأمر.

تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل الاحتياط أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق، فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذه المخاطر الجديدة.

الشكل رقم(01): مخطط تسيير الحسابات

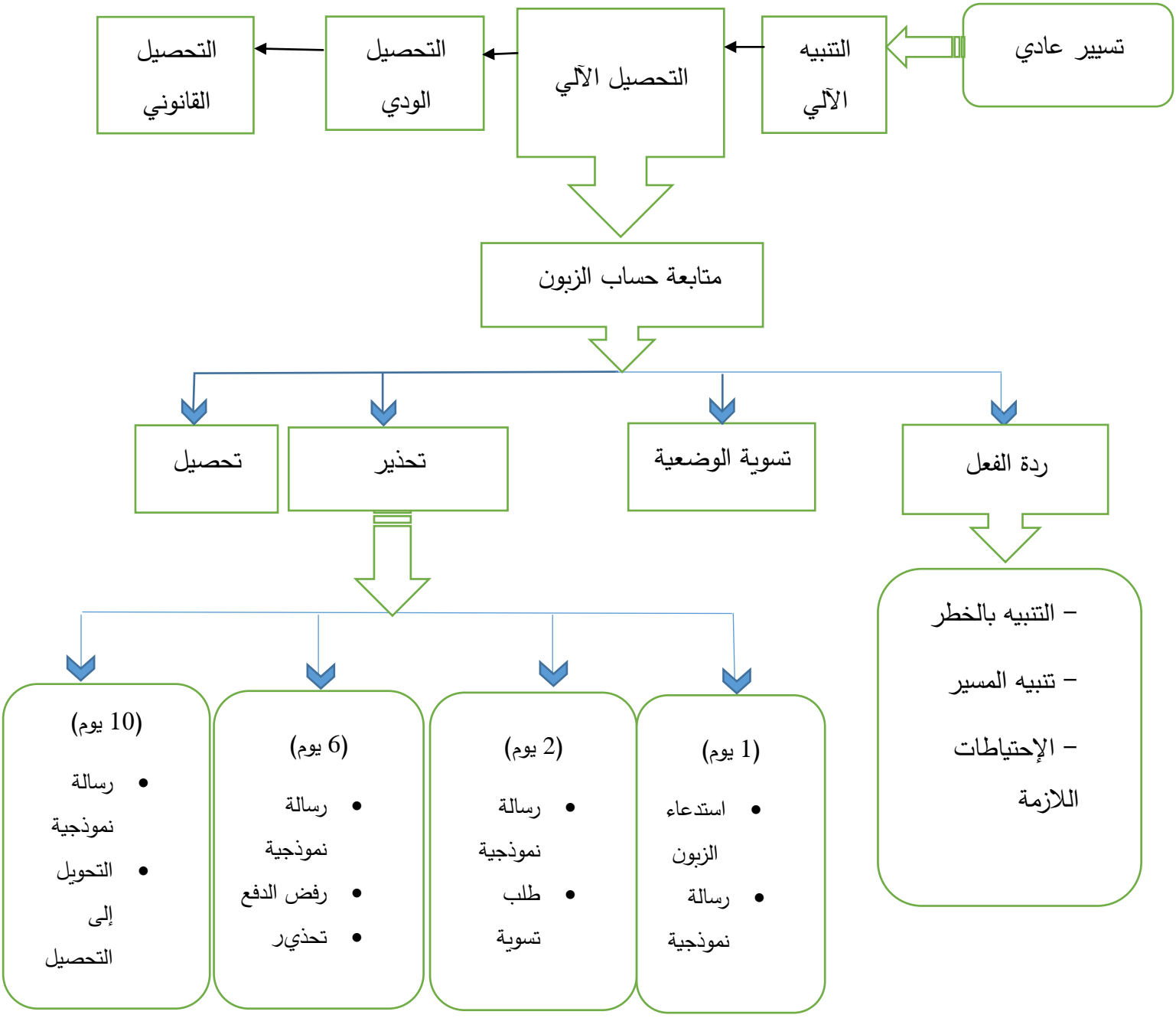

المصدر: لبصير صورية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية 2015/2014 ص94

ثالثا: تحصيل القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحسابات بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

وهذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا، أو كرد فعل له بعد استلامه رسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل بالتراضي أو الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني أو القضائي (مصلحة المنازعات)[1].

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

1) وحدة التحصيل بالتراضي:

التحصيل بالتراضي يتمثل في الحصول على التسديد بإرادة الزبون، الذي قد لا يكون دائما بصفة مطلقة مستعد للدفع، ففي بعض الأحيان يجب إقناع المدين وتذكيره بالتزاماته عن طريق استعمال الوسائل اللازمة والمتمثلة في البريد والهاتف. إذا كانت تلك الوسائل غير مجدية فهذا يستدعي بالهيئة الدائمة اللجوء إلى إجراءات أكثر فعالية، وذلك بإرسال إعذار رسمي عن طريق رسالة موصى بها مع وصل الاستلام تتضمن إنذار مباشر بضرورة تسديد ديونه، وإذا لم تنجح هذه الطريقة أيضا قد تضطر الإدارة إلى اتخاذ أسلوب آخر ألا وهو الاتصال المباشر مع المدين ومواجهته عن طريق ممثلها الإداري الذي ينتقل إلى الموطن الذي يقيم فيه المدين ومطالبته مباشرة بضرورة تسديد المستحقات التي هي على عاتقه، فهذه الوضعية المحرجة قد تجبر الزبون على تسديد ديونه خاصة عندما يلاحظ أن البنك يلاحقه بصفة مباشرة.

2) وحدة التحصيل القضائي:

قبل فشل وحدة التحصيل بالتراضي يلجأ البنك إلى الإجراءات القضائية التي تعتبر آخر مرحلة لتسوية وضعيته مع الزبون، فيجب على البنك أولا أن يثبت حقه لدى المدين وذلك باعتماده على مساعدات خارجية، محامين، محضرين قضائيين. والهدف من الإجراء هو رفع دعوى قضائية

[1] رزيقات حبيبة برابح راوية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي وبنكي بعنوان آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية جامعة المسيلة 2018-2019 ص 41

على المدين هذا ما قد يجبره على تسديد ديونه، وفي حالة عدم التسديد، فإن القرار الذي يصدر من طرف القضاء يكون في صالح البنك المتمثل في السماح له بنزع ملكية خاصة بالزبون كتعويض لحقه[1].

المطلب الثالث: دور مقررات لجنة بازل في مكافحة خطر عدم السداد

أولا: لجنة بازل

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية منذ القرن التاسع عشر وازداد بتطور الأحداث التي عرفتها البنوك من الإفلاس وظهور مخاطر مالية جديدة، ذلك ما عجل بضرورة البحث عن أساليب للرقابة على أعمالها لضمان سلامتها المالية، ومنه جاء تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية كاستجابة دولية لتزايد العمولة المالية وما خلفته من مشاكل مصرفية ومالية حيث خرجت اللجنة بتوصيات هامة، اتفاقيات بازل بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي.

1) نشأة لجنة بازل لرقابة المصرفية:

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974 م بمدينة بازل السويسرية من قبل محافظي البنوك المركزية، مجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى وبالتعاون مع السلطات النقدية لكل من لوكسمبورغ وسويسرا برعاية بنك التسويات الدولية على أعقاب إفلاس بعض البنوك في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة تفاقم المشاكل المالية وتزايد حجم الديون الخارجية لدول العالم الثالث والمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوربية وسيطرتها على حولي 40 % من أسواق التمويل الدولية.

2) أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تهدف لجنة بازل للعمل المصرفي إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد أدنى لكفاية رأس مال البنوك والعمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك

- تحقيق منافسة عادلة بين البنوك بإزالة مصدر للمنافسة غير العادلة نتيجة فروقات الرقابة الوطنية على رأس المال.

[1] قاسيمي أسيا مرجع سبق ذكره ص 106

– تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة المصرفية.

أقرت لجنة للرقابة المصرفية توصيات هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي والتي عرفت عدة تطورات بالانتقال من مقررات 1988 إلى 2017

3) مقررات بازل:

أ- بازل 01:

هي جولة المداولات التي قام محافظي البنوك المركزية من جميع أنحاء العالم في عام 1988 م، حيث نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في بازل سويسرا مجموعة من ضوابط الحد الأدنى من متطلبات رأس المال بالنسبة للبنوك، ويعرف هذا أيضا باسم اتفاقية بازل لعام 1988م، وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 08 % وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992 م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بداية من 1990 م

وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك (COOKE)، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لها وسميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويضاف الى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية

– المجموعة الثانية عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

❖ الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01:

تضمن اتفاقية بازل 1 العديد من الجوانب أهمها ما يلي:[1]

• **التركيز على المخاطر الائتمانية:** إذ تهدف إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال أخدا في الاعتبار المخاطر الائتمانية فقط واهما باقي المخاطر إلى قد يتعرض لها البنك.

• **تركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر دون توفر للمخصصات الكافية لذلك

[1] رنان مختار محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية و تأثيرها على الأنظمة الاحترازية في الجزائر سنة ثانية ماستر جامعة الأغواط 2022 ، ص1-2.

• **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:**

- الدول منخفضة المخاطر وتشمل مجموعتين الأولى تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى سويسرا والسعودية، أما الثانية فتضم الدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وفي جويلية 1994 تم استبعاد من المجموعة أي دولة تقوم بإعادة جدولة الدين العام الخارجي ضمن 5 سنوات.
- الدول ذات المخاطر العالية وهي تضم دول العالم الثالث باستثناء المذكورة سابقا.

• **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول وذلك بتصنيف الأصول تبعا لمخطرها**

الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية: إذ أنه على حسب معيار كفاية رأس المال تتدرج الأصول داخل الميزانية من خلال خمسة أوزان وهي: 0%، 10%، 20%، 50% ،100%

جدول رقم (01) جدول الموجودات داخل ميزانية البنك وأوزانها حسب بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقديات، القروض الممنوحة للحكومات المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة عن الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في البلدان (OCDE)
0-50	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا
20	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية، وبنوك منظمة (OCDE)، النقديات رهن التحصيل
50	قروض مضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها
100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية، القرو ض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة (OCDE) ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصاديا. مساهمات لشركات أخرى+جميع الموجودات

المصدر: رنان مختار محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتأثيرها على الأنظمة الاحترازية في الجزائر سنة ثانية ماستر جامعة الأغواط 2022ص03

وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية بالنسبة للأصول خارج الميزانية إذ يتم تحويلها إلى أصول ذات طبيعة الأصول داخل الميزانية كما يلي:

الخطر المرجع لأصل خارج الميزانية= قيمة الإلتزام العرضي × معامل

جدول رقم (02) أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج ميزانية البنك

أوزان المخاطر	البنود
100	البنود مثلية للقروض مثل الضمانات العامة للقروض
50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات)
20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتسوية الذاتية (الاعتمادات المستندية)

المصدر: رنان مختار محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتأثيرها على الأنظمة الاحترازية في الجزائر سنة ثانية ماستر جامعة الأغواط 2022ص03

قائمة البنود خارج الميزانية قائمة مالية بنكية تنفرد بها البنوك عكس المؤسسات الاقتصادية، وهي تشمل التعهدات والضمانات البنكية والتي تعد عمليات خاصة بالبنوك فقط.

❖ **معدل كفاية رأس المال حسب بازل 01:**

ألزمت الاتفاقية البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال وتقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين هما رأس المال الأساسي، رأس المال التكميلي.

• **رأس المال الأساسي:**

يشمل حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

• رأس المال التكميلي المساند:

يشمل احتياطات غير معلنة + إحتياطات إعادة تقييم الأصول المخصصة لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض، الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأس مالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

– أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

– أن لا تزيد نسبة القروض التي يمنحها البنك للمساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأس المال الأساسي.

– أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 02 % محليا، 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

– تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55 %) إحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول.

– الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).

– يشترط القبول أي احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو تكميلي أن يكون موافقا عليها ومحدد من قبل السلطات الرقابية وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

ب–بازل 04:

هي جولة المداولات التي قام بها البنوك المركزية من جميع أنحاء العالم، كان من المقرر أن يبدأ تنفيذ بازل 4 في 01 جانفي 2022، على مراحل حتى 01 جانفي 2027، ولكن في مارس 2020 استجابة للوباء أرجأت لجنة بازل للرقابة المصرفية الجدول الزمني لتنفيذ بازل 04 أشهر ثم 12 شهرا، ومن المقرر 01 جانفي 2023 حقيقة كانت هناك اختلاف في تسمية في بداية، حيث أطلقت عليها حكومة المملكة المتحدة اسم بازل 3.1 أي تعديلا تفقط في بازل 3 بينما أطراف أخرى بأنها 04 ويجب التعامل معها على انها جولة متميزة من الإصلاحات.[1]

[1] رنان مختار نفس مرجع ص12

الشكل رقم(02) التغيرات التي جاءت بها بازل4

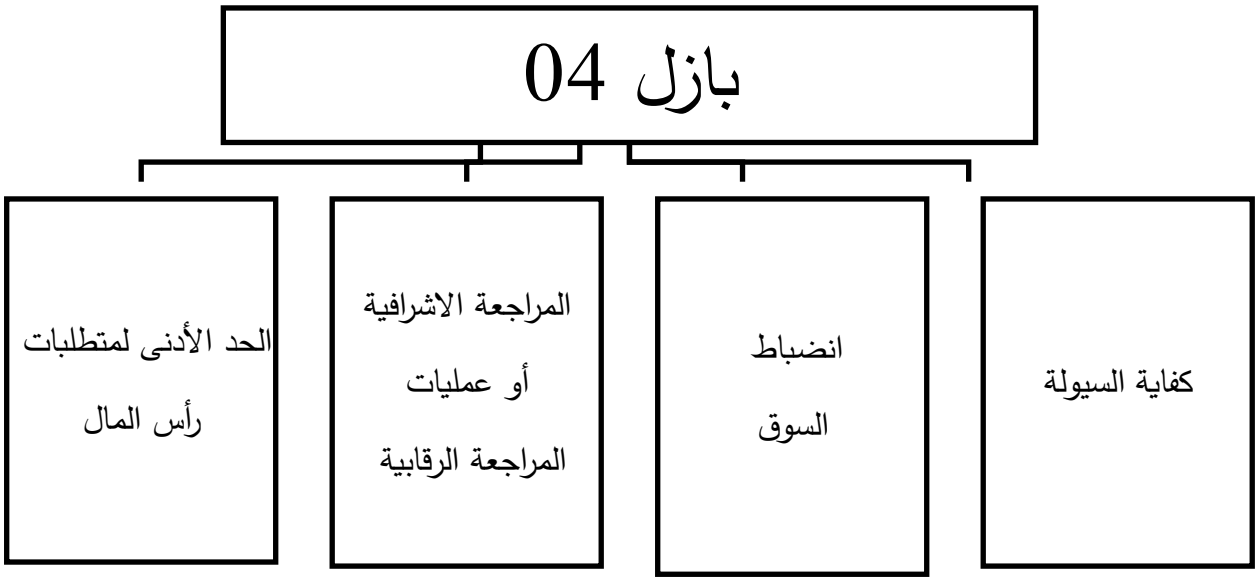

المصدر: رنان مختار محاضرة بعنوان مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتأثيرها على الأنظمة الاحترازية في الجزائر سنة ثانية ماستر جامعة الأغواط 2022ص12

خلاصة الفصل:

إن خطر عدم السداد في البنوك يشكل تحديًا حقيقيًا للنظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام. يمكن أن يؤدي هذا الخطر إلى تبعات سلبية على البنوك والعملاء والاقتصاديات، لذا تُعَد مكافحة هذا الخطر ضرورية لضمان استقرار النظام المصرفي وحماية المستثمرين والمودعين.

وتتطلب مكافحة خطر عدم السداد جهودًا شاملة من قبل البنوك والجهات التنظيمية، مما ينبغي على البنوك تبني سياسات وإجراءات صارمة لتقييم الائتمان وإدارة المخاطر.

كما يستلزم نشر التوعية المالية والتثقيف لدى العامة، حيث يتم تعزيز فهم أهمية سداد الديون في الوقت المحدد والتعرف على التبعات السلبية لعدم السداد بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك والجهات التنظيمية والسلطات المالية لضمان تطبيق قوانين وسياسات فعالة لمكافحة عدم السداد ومعاقبة المخالفين.

بوجه عام، تحتاج مكافحة خطر عدم السداد في البنوك إلى نهج متكامل يستند إلى التقييم المستمر للمخاطر وتطبيق إجراءات قوية لإدارة الديون وتعزيز الشفافية والمساءلة.

من خلال تبني هذه الإجراءات وتعزيز الوعي المالي، يمكننا الحد من خطر عدم السداد وتحقيق نظام مصرفي قوي ومستدام يساهم في نمو الاقتصاد وازدهار المجتمع بشكل عام.

الفصل الثاني: دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري

تمهيد الفصل

المبحث الأول: تقديم للبنك الخارجي الجزائري

المبحث الثاني: التعريف ببنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط وهيكلها التنظيمي

المبحث الثالث: دراسة لحالة عدم السداد

تمهيد الفصل:

إن المحرك الأساسي والدافع لعجلة النمو والتقدم هو الجهاز المصرفي ومن هذا المنطلق عمدت الجزائر إلى النظر في منظومتها المصرفية قصد التماشي ومواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وهذا ما ساعدها على التكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي، ومنح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية مما سمح لها بالحصول على مكانة من بين البنوك المحترفة.

يعد البنك الخارجي الجزائري واحد من أبرز البنوك الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي وعليه سنتطرق إلى مبحثين قصد تقديمه والتعرف على أهم وأبرز مهامه وهيكله التنظيمي مع ذكر وكالة الأغواط.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: لمحة عن البنك الخارجي الجزائري

أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري (Banque Extérieure d'Algérie) هو أحد أكبر البنوك في الجزائر ويعتبر من البنوك العاملة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في البلاد. تأسس البنك الخارجي الجزائري في عام 1967، بموجب القانون 67-204 الصادر بتاريخ 1967/10/01 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، ومقره الجزائر العاصمة، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير مساعد وثلاث مستشارين وهم المكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، هدفه الرئيسي إجراء وتسهيل وتسيير عمليات التجارة الخارجية، مع التكفل بالعمليات التي لها علاقة بالخارج وهو ثالث بنك تجاري تم إنشاؤه في الجزائر، ويعتبر البنك الجزائر الخارجي مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري الجزائري فيما يتعلق بالتعاملات داخل الوطن و الغرفة التجارية الدولية فيما يخص المعاملات الخارجية، كما يسير البنك أكثر من 35 % من التجارة المحلية، ويملك حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات (نفطال سونلغاز سونطراك شركة البناء) لأنه محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية مع المؤسسات الأجنبية وبفضل تطبيق القانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات وعلى اثر التغيرات التي قامت بها الحكومة الجزائرية فقد عرف البنك الجزائري الخارجي تغيرا في هيكله فأصبح شركة ذات أسهم مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر ورفع رأس ماله إلى مليار دينار جزائري. ومنذ تأسيسه قام البنك الخارجي الجزائري بتطوير شبكة واسعة من الفروع والوكالات في الجزائر وفي الخارج، مما سمح له بتلبية احتياجات العملاء في مختلف القطاعات والأسواق.

يقدم البنك الخارجي الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير، والقروض التجارية والشخصية، والتحويلات المالية الوطنية والدولية، وخدمات الاستثمار والتمويل والصرف الأجنبي، ويعد البنك الخارجي الجزائري تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، الذي يتولى تنظيم ورقابة القطاع المصرفي في البلاد وضمان استقراره[1].

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

ثانيا: أهداف البنك الخارجي الجزائري

أهداف البنك الخارجي الجزائري تتمثل فيما يلي:

1. تسهيل العلاقات المصرفية الدولية: يهدف البنك الخارجي الجزائري إلى تسهيل وتعزيز العلاقات المصرفية والتجارية الدولية للشركات الجزائرية والأفراد في الخارج. يسعى البنك إلى توفير البنية التحتية المصرفية اللازمة والخدمات المتقدمة لدعم العمليات المصرفية الدولية وتنمية التجارة الخارجية.

2. دعم التجارة الخارجية والاستثمار: يلعب البنك الخارجي الجزائري دورًا هامًا في دعم التجارة الخارجية للشركات الجزائرية وتمويل العمليات التجارية الدولية. يوفر البنك الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتخصصة لتسهيل الصادرات والواردات وتمويل المشاريع الاستثمارية الدولية.

3. تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة: يهدف البنك الخارجي الجزائري إلى تلبية احتياجات الشركات والأفراد من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية. تشمل هذه الخدمات فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وتقديم القروض والتمويل، وتسهيل التحويلات المالية الوطنية والدولية، وتوفير خدمات الصرف الأجنبي والاستثمار والتأمين.

4. تنمية الشراكات الدولية: يعمل البنك الخارجي الجزائري على تعزيز التعاون والشراكات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية. يهدف البنك إلى تبادل المعرفة والخبرات المصرفية وتوسيع شبكة شركائه الدولية لتحقيق أفضل النتائج وتلبية احتياجات العملاء على المستوى العالمي.

ثالثا: مهام البنك الجزائري الخارجي

- توقيع اتفاقيات قروض مع بنوك خارجية، وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- منح الاعتماد من اجل الاستراد.
- إنشاء فروع ووكالات خارج الوطن.
- تأمين القروض البنكية .
- منح القروض و جمع المدخرات، وتوفير الادخار الوطني.
- إعطاء الموافقة على القروض وتأمينها[1]

[1] نفس المرجع السابق

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

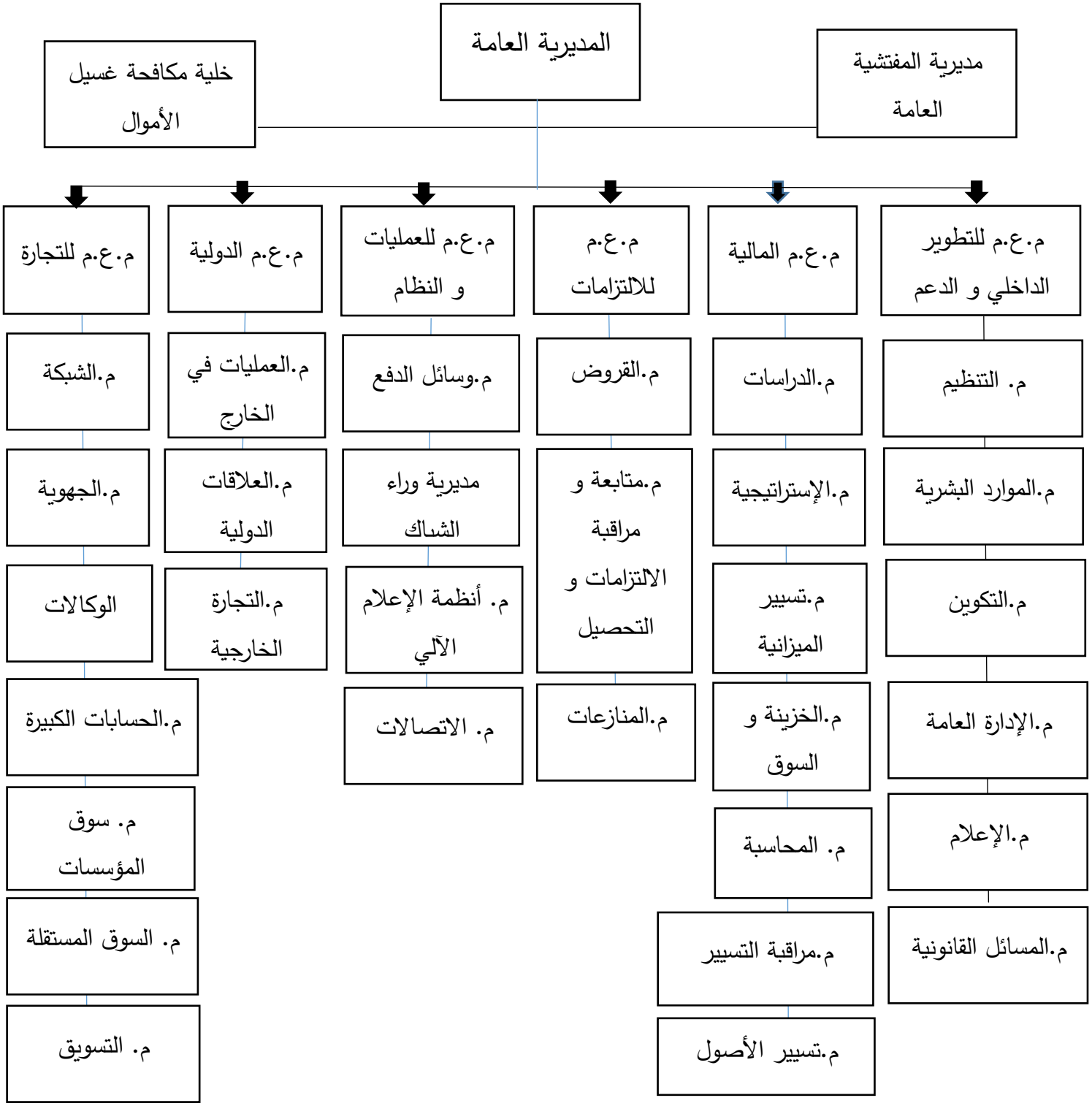

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط.

يلعب الهيكل التنظيمي للبنك دورا فعالا في تحديد مسؤولية كل مديرية ويبين دورها بتحديد الوظائف والأنظمة والعلاقات الموجودة بين كل مصلحة وأخرى مع تنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم الأهداف المسطرة، مع إتاحة وتجنيد الوسائل البشرية والمادية لأجل تحقيق الأهداف والإستراتيجيات.

في التنظيم الإداري للبنك الجزائري الخارجي نجد على مستوي المديرية العامة، المدير العام والمستشارين التابعين له بشكل مباشر ويعملون تحت إمرته، فنجد خلية مكافحة غسيل الأموال التي تقوم بمتابعة الوكالات البنكية، ورقابة التعاملات المالية المشبوهة، أما المديرية المفتشية تقوم بمراقبة الوكالات مع التنقل إليها فجائيا من اجل مراجعة الاختلالات ووضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب أما الرقابة من اختصاص خلية المراجعة، وتضم مديريات (ستة 06 مديريات) عامة مساعدة وهي كتالي:

1-المديرية العامة المساعدة لتطوير ودعم الانشطة:

تضم 06 مديريات وتديرها وهي:

- **مديرية التنظيم والجودة:** تقوم بتنظيم الداخلي للوكالات مع توفير أجهزة نوعية ممتازة وعمال ذو خبرة وكفاءة والأخذ بعين الاعتبار مقترحات الزبائن من أجل توفيرها.
- **مديرية الموارد البشرية:** تقوم بتوظيف وتسيير العمال وأجرهم مع تقديم ترقيات ومكافآت من اجل تحفيز العامل.
- **مديرية التكوين:** تنظيم دورات تدريبية، وملتقيات وطنية وجهوية.
- **مديرية الإدارة العامة:** تسيير اليد العاملة مع وضع الإمكانيات اللازمة لكافة المديريات، ووضع الوسائل الضرورية للسير الحسن من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- **مديرية الاعلام:** مكملة لمديرية التسويق.
- **مديرية المسائل القانونية:** معالجة المسائل القانونية.

2-المديرية العامة المساعدة المالية:

تهتم بالتعاملات المالية وتضم:

- **مديرية الدراسات الاقتصادية:** تقوم بإنجاز التقارير الاقتصادية ودراسة السوق.

- **مديرية الاستراتيجية:** دراسة المشاريع بالنسبة للبنك.
- **مديرية تسيير الميزانية:** تقوم بدراسة ميزانية كل وكالة عن طريق نظام SWIFT وهو نظام سريع الاتصال يؤمن المعاملات المتبادلة بين البنوك في الداخل والخارج.
- **مديرية الخزينة والسوق:** تهتم بتحويل المبالغ المالية.
- **مديرية المحاسبة:** تختص بإدارة كل العمليات الحسابية للبنك.
- **مديرية مراقبة التسيير:** تعمل على مساعدة مديرية المحاسبة، والتأكد من العمليات نفذت بطريقة صحيحة
- **مديرية تسيير الاصول والاشتراكات:** تدير عمليات المؤسسة.

3-المديرية العامة المساعدة للالتزامات:

تحتوي على 03 مديريات وهي:

- **مديرية القرض:** تختص بتسيير القروض ذات الحجم الكبير وترسل اليها التقارير المتعلقة بالقروض من أجل اتخاذ القرار.
- **مديرية متابعة ومراقبة الالتزامات والتحصيل:** تختص بمراقبة الملفات التي تم انجازها من طرف المديريات الجهوية والوكالات وما يتعلق بالقروض المصرفية.
- **مديرية المنازعات:** ترفع إليها المسائل القانونية التي يوجد لها حل على مستوى الوكالة.

4-المديرية العامة المساعدة للتجارة الدولية:

تضم ثلاث مديريات وتعتبر كوسيط لتمثيل البنك على مستوى الدولي:

- **مديرية العلاقات مع الخارج:** تختص بكل ما يتعلق بالتصدير والاستراد
- **مديرية العلاقات الدولية:** تختص بالمسائل القانونية بالنسبة للعلاقات الدولية.
- **مديرية التجارة.**

5-مديرية العامة المساعدة للعمليات والتنظيم:

تضم أربع مديريات تهتم بالعمليات الأوتوماتكية:

- **مديرية وسائل الدفع:** تختص بتسيير وسائل الدفع من شيكات وبطاقات مغناطيسية، وسائل الكترونية.
- **مديرية وراء الشباك:** تقوم مهمتها في التعامل بالوثائق فقط من الاوراق التجارية وغيرها ولا تختص في التعامل مع الزبائن، وكل ما يتعلق بالأموال.
- **مديرية أنظمة الإعلام الآلي:** تختص بأنظمة المعلومات مع استعمال الإعلام الآلي لتسيير وتحسين من اجل تطوير البنك.
- **مديرية الاتصالات: تهتم** بتنفيذ الحملات المدروسة من مديرية التسويق، وتحتوي على أرشيف الوكالات.

6-المديرية العامة المساعدة للتجارة:

وتضم أربع مديريات وهي:

- **المديرية البنكية:** تدير الوكالات وتتفرع إلى مديريات جهوية.
- **مديرية سوق المؤسسات:** تهتم بإدارة حسابات المؤسسات الكبيرة.
- **مديرية سوق الخواص:** تقوم بإدارة حسابات الخواص.
- **مديرية التسويق:** تقوم بالترويج للخدمات المصرفية ودراسة أفكار جديدة للحملات الإعلانية للخدمات التي يقدمها البنك من اجل استقطاب الزبائن[1].

[1] نفس المرجع السابق

الجدول رقم (03): الميزانية الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري في 31 ديسمبر 2021

ANNEXE N°1

BILAN AU 31 DECEMBRE 2021

Ordre	Actif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
7	Impôts courants – actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
8	Impôts différés – actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
9	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		**4 166 607 176 226,45**	**3 154 689 248 280,45**

Ordre	Passif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
4	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
5	Impôts courants – passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
6	Impôts différés – passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
7	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
8	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
9	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
	TOTAL DU PASSIF		**4 166 607 176 226,45**	**3 154 689 248 280,45**

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط(29)

أولا: التعريف ببنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط(29)

وكالة البنك الخارجي الجزائري بالأغواط هي واحدة من بين الوكالات التابعة للبنك الجزائري الخارجي والتي تأسست في 1976/06/18 بموجب الأمر 76/06 ويقع مقرها الحالي بحي المقام، والتابعة للمديرية الجهوية بورقلة.

ثانيا: مهامه

- إدارة العلاقات التجارية مع الزبائن.
- تنظيم وتحليل وإدارة الملفات القروض للخواص والمؤسسات ذات طابع الاقتصادي والمؤسسات ذات الطابع الصناعي.
- المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية.
- تطوير وتقييم رأس المال الاقتصادي للوكالة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق الإقراض (قروض طويلة الآجال، قروض متوسطة الآجال، قروض قصيرة الآجال).
- التخطيط المركزي للاقتصاد أي الاقتصاد الموجه.
- تلقي الودائع.
- شراء الأوراق التجارية الوصولات ، الدفعات
- قيام بعملية الاكتتاب والخصم.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.

نشاط الوكالة مرتبط إلى حد كبير بالدور الذي يؤديه مدير الوكالة من خلال الإشراف على أقسام الوكالة وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تقديم تقارير بصفة دورية عن نشاطات الوكالة.
- تطوير وتقييم رأس المال الاقتصادي للوكالة.
- تنظيم وتطوير وتنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة.
- السهر على السير الحسن للخدمات المقدمة للزبائن.
- السهر على تكوين وتقديم المعلومات وتطوير مستوى موظفي الوكالة.

وفي حالة غياب مدير الوكالة ينوب عنه نائبه أي نائب المدير الذي يسعى إلى التسيير والمحافظة الفعالة على وثائق الوكالة والسهر على التسويات المختلفة في الوقت المناسب[1].

[1] نفس المرجع السابق

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط (29)

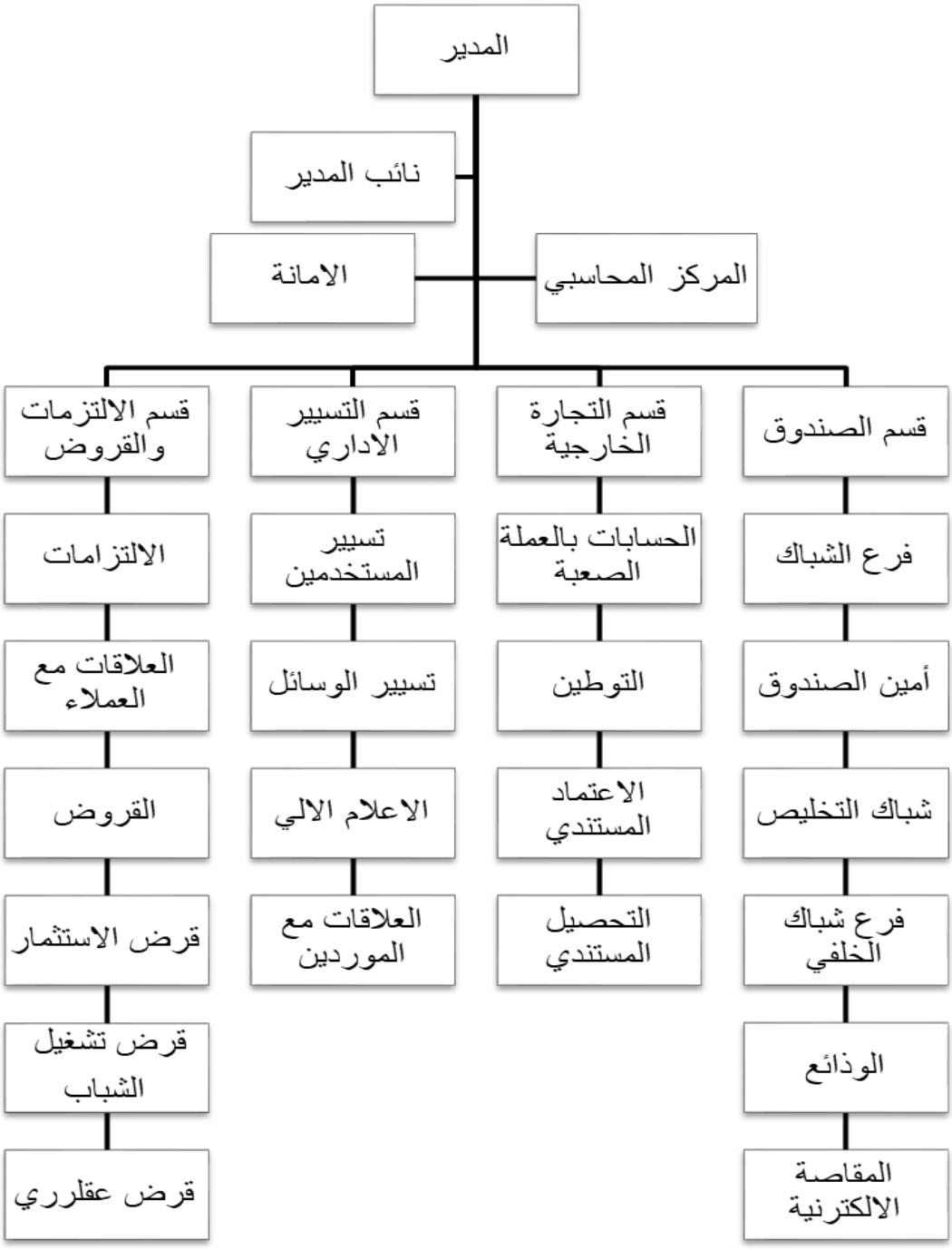

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي وكالة الأغواط

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لوكالة الأغواط (29)

01 مدير الوكالة: هو المسؤول الأول في الوكالة يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة تعود إليه جل القرارات ويعين من طرف المدير العام بموجب مرسوم رئاسي.

02 – مدير مساعد: ينوب عن المدير في حالة غيابه، ويقوم بمساعدة المدير في بعض المهام كالمراقبة.

03 – الأمانة: تختص في تنظيم الإعمال الإدارية للوكالة كتلقي المكالمات تنظيم الاجتماعات والمواعيد مع المدير وتسليم البريد الوارد واستلام البريد الصادر.

04 مركز المحاسبي: يقوم بتسيير العمليات المحاسبية وتنظيم الحسابات التي قامت بها الوكالة خلال يوم، شهر، سنة كإعداد الميزانيات وحساب قيمة الودائع.

أما عن المصالح فهي كآلاتي:

أ- **مصلحة الصندوق:** تختص هذه المصلحة بتسيير كل عمليات الخاصة بالصندوق مع مراقبة عمليات الصرف والإيداع، وتضم مصلحة الصندوق ستة شبابيك وهي كالتالي: فرع الشبك، أمين الصندوق، شباك التخليص، فرع شباك الخلفي، الودائع، المقاصة الالكترونية.

ب- **مصلحة التجارة الخارجية:** تختص هذه المصلحة بتسيير وتنفيذ كل التعاملات الخارجية الدولية وتضم أربع أقسام:

- **قسم الحسابات بالعملة الصعبة:** يقوم بتسجيل قيمة تداول العملة الصعبة داخل الوكالة من التحصيلات ومدفوعات مع التكفل بفتح حسابات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.
- **قسم التوطين:** يقوم بعملية إتمام كل إجراءات التوطين الخاصة بالتجارة التي يقوم بها العملاء على مستوى الوكالة منى عمليات الاستيراد والتصدير.
- **قسم الاعتماد المستندي:** يختص هذا القسم بعملية فتح الاعتمادات المستندية لصالح المستوردين، ويعتبر وسيط بين المستورد والمصدر من اجل تحصيل قيمة البضاعة من طرف الزبون ويقوم بمنح القروض بالإمضاء.
- **قسم التحصيل المستندي:** يقوم هذا القسم بتسيير العمليات الممولة عن طريق التحصيل المستندي وتودع لديه الوثائق الخاصة بالبضاعة المصدرة.

هـ-مصلحة قسم التسيير الإداري: تختص هذه المصلحة بالأشراف على كل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الوكالة مع اعداد الميزانية السنوية للوكالة، وتضم أربع أقسام وهي كالتالي:

- **تسيير المستخدمين:** مهمته تقديم الخدمات وتوظيف الأموال.
- **تسيير الوسائل:** يختص هذا القسم في إعداد وتسير ومراقبة المعدات المتواجدة داخل الوكالة كتوفير أجهزة الحاسوب الأوراق، معدات المكتب.
- **الإعلام الآلي:** يختص هذا القسم بإعداد الميزانية للوكالة مع ومراقبة دخول وخروج العمال ومراقبة التقارير والمستندات والوثائق الإدارية عن طريق الإعلام الآلي.
- **العلاقات مع الموردين:** يقوم هذا القسم في جلب الزبائن مع اختيارهم، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، واشاعرهم بكل عمليات الخاصة بهم.

و-مصلحة الالتزامات والقروض: تختص هذه المصلحة بمتابعة القرض بعد الموافقة عليه ولديها أمين التزامات يهتم بنفسه بجميع عمليات القرض والالتزامات وتضم:

- **قسم الالتزامات:** تهتم هذه المصلحة بتفعيل القرض ومتابعته.
- **قسم العلاقات مع الزبائن:** تختص بجمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة ملف القرض والبحث عن الضمانات المتعلقة بالقرض.
- **قسم القرض:** مهمتها جمع وتحليل عناصر التقييم الضرورية لدراسة ملف القرض، مع متابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات الخاصة بملف القرض.[1]

[1] نفس المرجع السابق

المبحث الثاني: إجراءات منح القروض وتسيير خطر عدم السداد بالوكالة

المطلب الأول: إجراءات منح القروض بالوكالة وأنواعها

تمر عملية منح القرض بعدة إجراءات ومعايير طويلة تتبعها الوكالة، حيث تكون هناك متابعة ودراسة دقيقة بالنسبة للمؤسسة أو الزبون صاحب طلب القرض، من جميع النواحي القانونية والاقتصادية وتمر عملية منح القرض بعدة مراحل.

أولا: المراحل الأساسية التي تعتمدها الوكالة في منح القرض

1) مرحلة استقبال طالب القرض:

تمر مرحلة الاستقبال بعدة إجراءات يجب إتباعها:

أ- **استلام ملف القرض:** يتكون ملف القرض حسب صاحب طلب القرض شخص طبيعي أو شخص معنوي.

❖ **شخص طبيعي:** أهم الوثائق المطلوبة

- طلب خطي.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد ملكية المشروع أو عقد الإيجار.
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.
- وجود ثلاث نسخ للملف نسخة للمكلفين بالقرض ونسخة للمصلحة الجهوية، ونسخة للإدارة العامة.

❖ **شخص معنوي:** أهم الوثائق المطلوبة

- طلب خطي.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة عمل.
- دراسة تقنية للمشروع.

2) مرحلة دراسة القرض:

تتم الدراسة من كافة الجوانب بحيث معرفة كافة المعلومات المتعلقة بصاحب القرض مع القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية كالميزانية وجدول حساب النتائج، وتحديد نوع القرض، حيث يتم وضع فيها نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها.

3) مرحلة اتخاذ القرار:

تعد آخر مرحلة قبل الرفض أو الموافقة ففي حالة الموافقة يتم تقديم الشروط المتعلقة بالقرض والمتمثلة في:

- الضمانات وتتمثل في الرهن قبل الاستفادة مثلا رهن عقاري.
- الفاتورة.
- النسبة التي يقوم البنك بتمويلها.

وفي حالة عدم الموافقة يتم إرجاع الملف لصاحب طلب القرض.

ثانيا: أنواع القروض التي تمولها الوكالة

1) تمول الوكالة خمسة (05) أنواع من القروض وهي:

- **القرض العقاري:** وهي قروض تمنح عادة لتمويل مختلف الأنشطة العقارية، تعتبر قروض طويلة الأجل نظرا للمدة الطويلة لإعادة استرجاع القرض، في أغلب الأحيان يكون العقار الذي تم بناءه أو شراؤه هو الضمان لسداد القرض.
- **القرض الاستهلاكي:** تمنح هذه القروض عادة لتمويل عمليات استهلاكية كشراء أجهزة كهرو منزلية أو سيارة.
- **قرض تشغيل الشباب:** قروض تمنحها الدولة من اجل حماية الشباب من البطالة وهي عبارة قروض متوسطة الأجل.
- **قروض الاستثمار:** تمنح هذه القروض إلى المؤسسات لتمويل مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع المشروع أو حيازة على المعدات لرفع الطاقة الإنتاجية وقد تكون قروض متوسطة طويلة الأجل، أو طويلة الأجل.

- **قروض خارجية:** تمنح هذه القروض للمؤسسات في عمليات تصدير واستراد خارجية وتمنح في شكل: قرض مشتري، قرض مورد، قرض مالية.

2) مدة القروض:

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي قروض مدتها سنة تمنحها الوكالة لتمويل شيء معين.
- **قروض متوسطة الأجل:** وهي قروض مدتها ما بين سنتين (02) إلى غاية سبعة (07) سنوات كقروض تشغيل الشباب.
- **قروض طويلة الأجل:** هي قروض مدتها ما فوق سبعة (07) سنوات كقروض الاستثمار الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية.[1]

المطلب الثاني: تسيير مخطر عدم السداد بالوكالة

أولا: الإجراءات المتبعة في حالة عدم سداد القرض

وتكون هذه الإجراءات بعد حدوث مخطر عدم السداد أو تأخر في عملية تسديد القرض فيقوم البنك بالاتصال بالمقترض لإبلاغه عن هذا التأخر وتكون الإجراءات كالتالي:

- إرسال الاعذار الأول من طرف البنك لإعلامه بتأخر الحاصل في التسديد.
- بعد عدم استجابة المقترض إرسال الاعذار الثاني وهو أخر اندار
- في حالة عدم الاستجابة بعد الاعذار الثاني مباشرة الإجراءات القانونية والمتابعة القضائية ضد المقترض عن طريق المحضر القضائي من طرف المحكمة المختصة إقليميا.
- حجز الحساب الخاص بالمقترض لمباشرة الإجراءات القضائية ضده.
- محضر إثبات الحالة وهو بمثابة محضر لمعاينة المشرع لوجوده أو عدم وجود، ففي حالة وجوده يتم حجزه وبيعه في المزاد العلني من اجل استرجاع قيمة القرض وفي حالة عدم وجوده يتم حجز على الرهن العقاري وهي الضمانات المقدمة من قبل المقترض للوكالة وهو أخر حل.

هناك إجراء يقوم به المقترض إن لم يستطيع تسديد قيمة الدين أي قبل إفلاسه وهو إجراء يتمثل في إعادة جدولة الدين.

[1] مقابلة شخصية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

تعتمد وكالة البنك الجزائر الخارجي بالأغواط بإتباع منهجية خاصة لتسير مخطر عدم السداد القرض ويمكن أن نبين هذا فيما يلي:

- دراسة المشروع من الناحية الاقتصادية دراسة دقيقة.
- متابعة القرض ومعرفة كل المعلومات والمستجدات عنه لحظة بلحظة.
- استعمال سياسة علاجية وتكون بعد منح القرض وحدوث خطر عدم السداد وهنا يحول الملف إلى فرع العلاقات مع العملاء من أجل إعادة جدولة الدين أو مباشرة الإجراءات القانونية ضد المقترض.[1]

ثانيا: دراسة حالة عدم السداد لعميل بالبنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

تعد إدارة المخاطر ببنك الجزائر الخارجي (029) هامة لتخفيض خسائر الائتمان، والآن نتعرف على الإجراءات المتخذة في حالة عدم سداد العميل لدينه وآليات استرجاع أموال البنك.

1) **مرحلة طلب ائتمان استهلاكي:** تقدم العميل (ر، إ) بتاريخ 22/11/2017 إلى البنك الخارجي وكالة الأغواط وقدم طلب ائتمان استهلاكي بغرض شراء تجهيزات منزلية والذي مر بالمراحل التالية:

أ- تقدم العميل إلى البنك وملأ استمارة طلب الائتمان التي تحتوي على:

- معلومات عامة عن العميل؛
- قيمة الائتمان المطلوب والذي هو 990000 دج، بغرض شراء تجهيزات منزلية؛
- مدة السداد والتي هي 60 شهر
- مصادر السداد وهي الدخل الشهري للعميل وهو 702.21 133دج.

ب-أرفق العميل الذي هو موظف لدى شركة سوناطراك استمارة طلب القرض بمجموعة من الوثائق التي تكون الملف الائتماني الخاص به والتي شملت نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛ بطاقة الإقامة؛ شهادة ميلاد؛ البطاقة العائلية للحالة المدنية؛ شهادة العمل؛ وثائق تثبت الدخل الشهري؛ شيك مشطوب؛ وثيقة تثبت نية شراء العتاد ممضية من قبل المورد.

[1] مقابلة شخصية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط

والجدول الموالي يوضح الغرض من الائتمان والمبلغ المطلوب بالتفصيل:

الجدول رقم(04) قائمة وأسعار العتاد

الرقم	نوع العتاد	الكمية	المبلغ
1	تلفاز 43"	01	62309 دج
2	مكيف هوائي	01	124355 دج
3	ثلاجة 610 لتر	01	223053 دج
4	مجمد	01	89012 دج
5	غسالة الأواني	01	102102 دج
6	غسالة ملابس	01	112574 دج
7	سخان مائي	01	38488 دج
8	تلفاز 55"	01	133512 دج
9	موقد	01	104589 دج
	المجموع الإجمالي	09	990000 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنك

2) **مرحلة دراسة ملف طلب قرض استهلاكي:** بعد أن قدم العميل ملفه للبنك، جاءت مرحلة دراسة الملف من قبل البنك والتي كانت كما يلي:

أ- الاستعلام عن العميل: وذلك من مصادر مختلفة داخلية وخارجية.

ب- مرحلة التحليل والتقييم: حيث تم دراسة الإمكانيات المادية للعميل، ومعرفة إذا كان دخله الشهري كفيل بتغطية نفقات مبلغ الائتمان المطلوب، واتضح أن العميل له القدرة على تسديد ديونه عبر أقساط شهرية بقيمة 22259.6 دج. وتمت الدراسة وفقا للبيانات التالية:

الجدول رقم(05) بيانات خاصة بالعميل والدخل

الاسم واللقب	ر، إ
تاريخ ومكان الميلاد	1980/12/08
رقم حساب البريدي	.....
الدخل الاجمالي	112657 دج
اقتطاع الضمان الاجتماعي	- 9968.13 دج
الضريبة على الدخل الاجمالي	-23736.66دج

الدخل الشهري الصافي	78952.21دج
المردودية الشهرية	54750.00دج
الدخل الشهري الصافي الاجمالي	133702.21دج
الدخل السنوي	1604426.52دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنك

بعد قيام إدارة المخاطر بالبنك الجزائري الخارجي وكالة الأغواط بدراستها وتقييمها للائتمان الاستهلاكي تمت الموافقة على منح القرض، وحددت العقد والشروط وكل المعلومات الخاصة بمنح الائتمان الاستهلاكي والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06) ملخص بيانات الائتمان الاستهلاكي

الإسم واللقب	ر، إ
تاريخ الميلاد	1980/12/08
الحالة الاجتماعية	متزوج
الدخل الشهري	133702.21 دج
المبلغ المطلوب من قبل العميل	990000.00 دج
المساهمة الشخصية	00 دج
مدة القرض	60 شهر
هامش الربح الفعلي الاجمالي	%10.72
القسط الشهري	22259.6 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنك

استلم بعد ذلك العميل الموافقة على منح الائتمان، وبعدها الإذن بالشراء بعدما وقع على سند أمر لصالح البنك الخارجي الجزائري، وكذلك وقع على التأمين على الحياة والتأمين على القرض.

وأخيرا تحصل العميل بعدها على جدول أقساط المبالغ التي عليه تسديدها بداية من 2018/08/09 إلى غاية آخر قسط في2023/07/09، وبدأ العميل في سداد أقساطه الشهرية بالفعل بقيمة 22 259.6 دج.

3) **مرحلة متابعة العميل:** بعد أن قام العميل بشراء عتاده وبدأ في تسديد أقساطه، توقف عن التسديد في تاريخ 2019/04/09 مما ألزم البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط (029) بإتباع الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. وتمثلت هذه الإجراءات في الخطوات التالية:

أ- **مرحلة التحصيل الودي:** بعد أن أدركت إدارة المخاطر البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط (029) أن العميل (ر، إ) لم يسدد أقساطه، وأنه ليس لديه قدرة أو رغبة في تسديد دينه، قامت الإدارة بالاتصال به هاتفيا ثم أرسلت له تنبيه كتابي بتاريخ 2019/04/18 تبلغه فيه بأن عليه تسديد القسط الشهري مضاف إليه الفوائد والهوامش المستحقة إلى جانب غرامة التأخير، كما حاول البنك معرفة سبب تأخر العميل عن السداد والذي اتضح أنه بسبب مرض العميل .

ب-**مرحلة ما قبل النزاعات القضائية:** بعد عدم استجابة العميل للتحصيل الودي قامت إدارة المخاطر البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط (029) بإرسال إعذار لدفع ما عليه من مستحقات اتجاه البنك، لكن العميل لم يستجب لهذا الإعذار مما ألزم البنك بإرسال خطاب إعذار ثاني ومنح العميل أجل آخر أقصاه 15 يوم وذكره في هذا الإعذار أنه في حالة عدم تسوية قيمة الدين، فإنه يستدعي الإقرار بسقوط كل آجال الاستحقاقات الأخرى وعليه سيطالب الزبون بقيمة الدين الأصلي المتبقي إجمالا وأن البنك سيكون مجبر إلى اللجوء إلى العدالة من أجل تحصيل المبلغ المستحق.

بعد هذه الإجراءات لم يستجب العميل لهذه الإبلاغات فقام البنك بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية بواسطة المحضر القضائي لكي يقدم العميل ما عليه من ديون بين يدي المحضر القضائي، ورغم هذا فإن كل الطرق باءت بالفشل، وهو ما جعل الوكالة تلجأ للمرحلة القضائية.

ج- **مرحلة التسوية القضائية:** في هذه المرحلة قام البنك برفع قضية على العميل من أجل استرجاع مبلغ الائتمان الأصلي، حيث قام البنك بإحضار العميل أمام المحكمة المختصة وإجباره على دفع مجمل حقوق البنك، قدم بعدها العميل طلب بوضع رزنامة لرد حقوق البنك لإعادة جدولة أجال الدفع جدولة سداسية، ونظرا لأن البنك فقد الثقة في العميل وخاصة بعد معرفة نوع مرضه رفض إعادة الجدولة، وطلب بدوره استرجاع كامل حقوقه دفعة واحدة. وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة من قبل البنك إلا أن العميل لم يدفع الدين الذي عليه، بعدها تقدم البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط (029) الذي يعتمد على أسلوب نقل المخاطرة لشركة التأمين التي تعامل معها طلبا

لاسترجاع المبلغ الأصلي للقرض، وبالتالي استرجاع البنك حقوقه، لتستمر شركة التأمين في متابعة العميل قضائيا.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الأغواط اتضح أن البنك يتعرض لعدة مخاطر خلال نشاطه البنكي من أهمها خطر عدم السداد و الذي ينتج عن عدة عوامل مثل الظروف الاقتصادية السيئة، فقدان الوظيفة، إنخفاض الدخل، زيادة نسبة الفائدة، أو سوء التخطيط المالي وهذا ما يؤثر سلبا على سيولة البنك وقدرته على تقديم قروض جديدة، بالاضافة إلى ذلك قد يتعرض البنك لخسائر مالية نتيجة عدم استرداد المبالغ المقترضة، فمن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية التطلع على القروض الممنوحة و الإجراءات المتخذة لمواجهة خطر عدم السداد من طرف هذا البنك.

خاتمة عامة:

خاتمة عامة:

يتم توفير القروض المصرفية للأفراد والشركات لتمويل احتياجاتهم المالية، مثل شراء المنازل أو تمويل المشاريع التجارية، وتتم هذه العملية من خلال إدارة القروض المصرفية، بدءًا من عملية التقديم للحصول على القرض وتقييم الطلب، ومرورًا بتحديد شروط القرض وفترة السداد ومعدل الفائدة وقد يطلب المصرف ضمانات بنكية لمنح القرض، و استخدام أدوات مالية متنوعة لتنظيم سداد القروض، فمن أهم التحديات التي تواجهها إدارة القروض هو خطر عدم السداد لذا يتحتم على البنك إيجاد سياسة إقراضية ناجحة وفعالة في نفس الوقت بغية تحقيق أهدافه من جهة و تقليل المخاطر من جهة أخرى، ومنه نستنتج أن الأسباب الرئيسية للوقوع في خطر عدم السداد ناتجة عن المحيط الخاص بالمقترض و التي يصعب التحكم فيها أو الأسباب المتعلقة بالمقترض نفسه و التي تتمثل في عدم النية المسبقة لتسديد ديونه.

نتائج الدراسة النظرية:

- يعتبر قرار منح القرض هام جدا في تجنب الخسائر والاحتياط من خطر عدم السداد والمخاطر الأخرى.
- إن القروض الغير مسددة تعتبر من العوائق التي تواجه المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للمحافظة على سيولة مستمرة.
- تعتبر آلية التأمين تمنح البنوك القدرة على التحوط المسبق من الخطر بتحويل الخطر من البنك إلى شركات التأمين.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- البنك الخارجي الجزائري مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى
- يقوم البنك بدوره على إدارة القروض والمخاطر المتعلقة بها بهدف استرجاع ديونه إلا أن نسبة استرجاعها تكون ضئيلة وهذا راجع لعدة أسباب خارجة عن نطاقه
- عدم وجود تقنيات صريحة وعصرية في مجال تقييم المخاطر الائتمانية
- يقوم البنك باتباع عدة إجراءات للتقليل من خطر عدم السداد نذكر منها:
  - أخذ الضمانات
  - التأمين على القروض ونقل الخطر من البنك إلى شركة التأمين
  - وضع قرارات صارمة عند منح القرض

دراسة الفرضيات:

- الفرضية الأولى: صحيحة فالقروض المصرفية هي النشاط الرئيسي للبنوك والمصدر الأول لربحيتها كما أنها مساهم رئيسي في انتعاش الاقتصاد الوطني
- الفرضية الثانية: صحيحة فالدور الأساسي للإجراءات التي تمر بها عملية منح القروض هو التقليل من الخطر المحتمل والتحوط منه
- الفرضية الثالثة: صحيحة إن أخذ الضمانات يعتبر من إجراءات الوقاية من خطر عدم السداد، بالإضافة إلى التأمين فهو أيضا من الطرق المساعدة في التحكم في خطر عدم السداد

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا هذه، وما تم التطرق إليه في فصول البحث والنتائج المتوصل إليها حاولنا تقديم بعض التوصيات وهي كما يلي:

- يجب أن تعمل البنوك التجارية جاهدة على تحسين إدارة القروض وتسيير المخاطر البنكية بأنواعها والتي تتطلب من البنوك ضرورة الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل في مجال كفاية رأس المال والمراجعة الرقابية، والمحاسبة الشفافية والإفصاح.
- على البنك أن يوثق العلاقة بينه وبين المقترضين والبقاء على إتصال دائم مما يساهم ذلك في الاطلاع بشكل مستمر وفعلي على أوضاع المقترضين، لمعرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض و اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- على البنك أن يقوم بتطبيق أنظمة فعالة للمراقبة وإنشاء أقسام خاصة بتسيير المخاطر، تعمل على تحديد وقياس المخاطر ومراقبتها وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.
- يتوجب على البنوك اتخاذ تقنيات متطورة وحديثة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في المخاطر.
- ضرورة توافق السياسة الائتمانية للبنوك التجارية مع الأوضاع الاقتصادية.
- يجب العمل على تحسين العنصر البشري بالبنك وتحسين التكوين مما يساهم في رفع أداء البنك
- يجب تطوير أنظمة وآليات تحصيل أقساط القروض في لدى البنك.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع:

1. الكتب:

أ- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية مصر، 2000

ب-رضا رشيد عبد المعطي، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999

ج- منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية** ، دار النشر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 1996

د- طاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية 2005

هـ-د.الطيب داودي و د.فريد كورتل، و الأستاذة ليجيري نصيرة كتاب **بعنوان إدارة المخاطر على القروض المصرفية إشارة لحالة البنوك الجزائرية** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

و- عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010

2. الأطروحات:

أ- بن خروف عبد الرزاق، نورة فضيل أطروحة ماجستير قانون الأعمال بعنوان **النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر** كلية الحقوق جامعة الجزائر الدفعة2006

3. المذكرات

أ- تيطوم هاجر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية** تخصص اقتصاديات البنوك و التمويل 2015/2016

ب-خلايفية شافية **إدارة المخاطر الإئتمانية و دورها في التقليل من القروض المتعثرة** دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة051 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك 2016/2015

ج- لبصير صورية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بعنوان **تسيير مخطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية** دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بوسعادة 2015/2014

د- رزيقات حبيبة برابح راوية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي وبنكي بعنوان **آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** 2018-2019

هـ-بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2015/2014

و- جعفري حياة، قاسم مليكة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية** البويرة 2015/2014

ز- أحلام عقون، **تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية** دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أم البواقي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، 2012-2013

ح- فصيلي أمحمد ازروق، حروش عبد الكريم مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان **الضمانات البنكية وإشكالية استرجاع القروض**، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أدرار الموسم الجامعي 2021/2020

ط- قاسيمي آسيا **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير علوم التسيير جامعة بومرداس2008/ 2009

ي- قروط زهرة، العايدي سعيدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك بعنوان **تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية** بأدرار الموسم الجامعي 2015/2014

ك- هناء شيباني ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية بعنوان دور طريقة التنقيط في منح القروض البنكية ، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2014-2015.

4. المقالات:

أ- فضيلة بوطورة مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية العدد الثامن **دور آلية التأمين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية** دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية تبسة

ب-كمال رزيق مداخلة بعنوان: **تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية،** مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة 5-6 أفريل 2012

ج- معارفي فريدة، مفتاح صالح، **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها** مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007

د- رنان مختار محاضرة بعنوان **مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية و تأثيرها على الأنظمة الاحترازية في الجزائر** سنة ثانية ماستر جامعة الأغواط 2022

5. المواقع الالكترونية

أ- موقع scribd طاهر لطرش الضمانات البنكية

https://fr.scribd.com/document/8421875/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9?fbclid=IwAR0RE8YjZgckP7_5ivrRsaH0Knsg89z5wZL9xmM7lYOBP2IwVXt1ta3Zd 16:00 2023/02/08 #KU

ب- الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري https://www.bea.dz/

6. المراجع باللغة الأجنبية :

a) Bass brichard credit management london business book ltd 1979.